

مذكرة التوحيد والفرق

لطلاب السنة الثانية الثانوية بالمعاهد الأزهرية
(القسم الأدبى والعلمى)
وفق المنهج المقرر الجديد لعلم ٩٨ / ٩٩
وبها زيادات مفيدة لدارس علم التوحيد

تأليف
حسن السيد متولى
مفتش عام العلوم الدينية والشرعية
بالأزهر الشريف

الجزء الثانى

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت : ٥١٢٠٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
تنبيه لأبنائي طلاب العلم

هذه المذكرات حسب المنهج المقرر ومشروحة على مذهب الأشاعرة والماتريدية وفيها تعريض بمذهب المعتزلة ولم يوضح فيها مذهب السلف ويهمنا أن يكون الطالب على علم تام بمذهب السلف الصالح فى الأسماء والصفات وذلك لحصر صفات الله الواجب معرفتها فى غير مذهب السلف ، أما مذهب السلف فيقولون فى الصفات والأسماء أن كل ما ورد فى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ من أسماء الله أو صفات له فيجب اعتقادها على حقيقتها دون تأويل أو تشبيه كاستوائية على العرش ونحوه أما المجهول فهو الكيفية ،كما ننبه أبنائى الى ما يجرى فى المجتمع من بدعة المولد وما يجرى فيها من مفاسد ثم الأمور التى يغرر بها على عامة الناس من الزار وقراءة الكف وضرب الرمل وفتح الكتاب والودع والتنجيم ،فكل هذا حرام ومن يعتقد أن غير الله يعلم الغيب أو يعبد فهو كافر ،فيجب الحذر من هذه الأمور وأشباهها من البدع السائدة فى مجتمعنا والله الهادى الى الصراط المستقيم .

حسن السيد متولى

مفتش عام العلوم الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ نبدأ فى تدوين مقرر السنة الثانوية فى علم التوحيد والفرق حسب المنهج الجديد على طريقتنا فى توخى سهولة الأسلوب وحسن الترتيب ومناقشة الأدلة سائلين المولى جل شأنه أن ينفع به طلاب العلم وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه إنه سميع مجيب .

﴿رب اشرح لى صدرى * ويسر لى أمرى * وأحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى﴾ .

المؤلـف

حسن السيد متولى

مفتش عام العلوم الدينية

١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م

نص المقرر حسب المنهج الجديد

(أ) منهج التوحيد للصف الثانى الثانوى « القسم الأدبى » .

الإلهيات : صفات الله عز وجل .. تقسيمها باعتبار مفهومها (نفسية وسلبية ومعان ومعنوية) بيان كل قسم . تعريف كل صفة وإقامة الدليل العقلى والنقلى على وجوبها لله تعالى ، آراء العلماء فى صفات المعانى ، دليل كل رأى ترجيح الرأى المختار ، تقسيم صفات المعانى من حيث التعلق وعدمه ، معنى تعلق الصفة ، بيان ما تتعلق به كل صفة وجهة تعلقها وتعلقاتها ، المستحيل والجائز فى حقه تعالى .

أفعال العباد ، بيان مذاهب العلماء فيها ودليل كل مذهب

ترجيح الرأى المختار منها ، الثواب والعقاب وإرادة الخير والشر ، الفرق بين الارادة والأمر والرضا والمحبة .

الفرق الإسلامية ومبادئها :

الشيعة الامامية ، الزيدية ، الأباضية .

(ب) منهج التوحيد للصف الثانى «القسم العلمى» .

الالهيات : صفات الله عز وجل ، أقسامها ، بيان معنى كل قسم، تعريف كل صفة وإقامة الدليل العقلى والنقلى على وجوبها لله تعالى ، تقسيم صفات المعانى من حيث التعلق وعدمه ، ومعنى تعلق كل صفة ، وبيان ما تتعلق به ، أفعال العباد، مذاهب العلماء فيها ، دليل كل مذهب ، الثواب والعقاب .

الفرق الإسلامية ومبادئها :

الشيعة الامامية ، الزيدية ، الأباضية .

* * *

مباحث علم التوحيد

تنقسم مباحث علم التوحيد إلى ثلاثة أقسام

الأول : الالهيات ـ وهى المسائل التى يبحث فيها عن الإله .

الثانى : النبوات ـ وهى المسائل التى يبحث فيها عن النبوة وأحوالها .

الثالث : السمعيات ـ وهى المسائل التى لا تتلقى إلا من السمع ولا تؤخذ إلا من الوحى كالبعث والجنة والنار والثواب والعقاب وغيرها .

الإلهيـــات

يدور البحث فى هذا القسم حول الواجب لله تعالى من الصفات والمستحيل والجائز ،وسنبدأ ببيان الصفات الواجبة فنقول :

يجب لله تعالى إجمالا كل كمال يليق به وكمالاته لا تتناهى ويجب له تفصيلا ما قام الدليل التفصيلى على وجوبه له وهو عشرون صفة على رأى من أثبت الصفات المعنوية وثلاث عشرة صفة عند من نفاها .

وتنقسم صفات الله بحسب معناها إلى أربعة أقسام :

١ – نفسية : وهى الوجود .

٢ – سلبية : وهى القدم ، والبقاء ، والمخالفة للحوادث ، والقيام بالنفس ، والوحدانية .

٣ – معانى : وهى القدرة ، والارادة ، والعلم ، والحياة ، والكلام، والسمع والبصر، والادراك عند من أثبته .

٤ – معنوية : وهى كونه تعالى قادرا وكونه مريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما .

وتنقسم من حيث طرق إثباتها إلى ثلاثة أقسام :

١ – ما طرق إثباته العقل وهى الصفات التى يبنى عليها الفعل والإيجاد وهى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والقدرة والإرادة والحياة والعلم ولوازمها. والنقل أثبتها لكن معنى إثبات العقل لها أن هذه الصفات لو لم يرد بها شرع لأمكن إثباتها من قبل العقل .

٢ – ما لا ثبوت له إلا عن طريق السمع وهى الكلام والسمع والبصر وكونه تعالى متكلما سميعا بصيرا .

٣ – ما اختلف فيه هل طريق إثباته العقل أو السمع وهو الوحدانية .

الصفة النفسية

تعريفها :

عرفت بتعريفين الأول هى صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس (١) الذات دون معنى زائد عليها . فالصفة ، كالجنس فى التعريف .تشمل جميع الصفات . وثبوتية أى معناها ثبوتى فتخرج الصفات السلبية ويدل الوصف لها على نفس الذات دون معنى زائد عليها لإخراج صفات المعانى والمعنوية . فالمعانى تدل على معنى زائد على الذات والمعنوية تستلزم المعانى فهى دالة أيضا على معنى زائد على الذات .

الثانى هى الحال (٢) الثابتة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة فالثابتة تخرج الصفات السلبية والوجودية (المعانى) وغير معللة بعلة أى غير الذات لإخراج الصفات المعنوية فإنها معللة بصفات المعانى .

والصفة النفسية فى حقه تعالى واحدة وهى الوجود :

ومعناها ظاهر وهوالتحقيق والثبوت أو هو ما قابل العدم ، فيجب له تعالى الوجود الذاتى ومعناه (٣) أنه تعالى وجد لذاته لا لعلة . ومعنى أن وجوده تعالى

(١) هل الوجود عين الموجود أو غيره قال الأشعرى هو عينه واختلف العلماء فى فهم المراد من قولهم فمنهم من أبقاه على ظاهره فيكون عد الوجود صفة تسامحا لوقوعها أو ما اشتق منها صفة فى مجرد اللفظ مثل الله موجود ومنهم من أوله كالسعد وجماعة فقالوا حقيقة العينية غير مراده بل المراد أن الوجود ليس زائدا فى الخارج بحيث تصح رؤيته فلا ينافى أنه أمر اعتبارى فهو صفة ولا تسامح لأن الصفة يكفى فيها مغايرة الموصوف وأن كانت عديمة مثل الصفات السلبية والأشعرى واتباعه ينكرون الحال ويقولون أنه محال .

أما الإمام الرازى وجماعته فإنهم يقولون أن الوجود غير الموجود لأن الصفة تغاير الموصوف ضرورة ويقولون أنه حال فهم يقولون بالواسطة بين الموجود والمعدوم والخلاف قيل لفظى على رأى من حمل قول الأشعرى على أن الوجود ليس زائدا فى الخارج فلا ينافى أنه حال والحق أنه حقيقى فقول الأشعرى محمول على أنه أمر اعتبارى وقول غيره محمول على أنه حال ويكفى المكلف أن يقر أن الله موجود ولا يجب عليه معرفته أن وجوده عين ذاته أو غيرها .

(٢) الحال صفة لموجود وليست بموجودة ولا بمعدومة وتنقسم الى قسمين حال معللة بالذات كالوجود ، وحال معللة بالصفة وهى الصفات المعنوية .

(٣) أما الوجود غير الذاتى كوجودنا فهو يخلقه تعالى . ومعنى أنه واجب الوجود أنه لا يجوز عليه العدم لا أزلا ولا أبدا .

لا لعلة أن غيره لم يؤثر فيه لهذا لا يقبل العدم لا أزلا ولا أبدا وليس المراد أن الذات أثرت من نفسها إذا لايقوله عاقل .

دليل وجوب الوجود

أما العقلى فهو : الله يجب افتقار العالم إليه ـ وكل جزء من أجزائه إليه ، وكل من وجب افتقار العالم إليه واجب الوجود ، فالله واجب الوجود .

ودليل الصغرى : العالم حادث وكل حادث يجب افتقاره إلى محدث فالعالم يجب افتقاره إلى محدث .

ودليل الكبرى : إنه لو لم يكن المفتقر إليه العالم واجب الوجود لكان جائز الوجود فيكون حادثا ويحتاج الى محدث ومحدثه إلى محدث فإن رجع إلى الأول مباشرة أو بالواسطة فدور وأن تتابع المحدثون إلى ما لا نهاية فتسلسل وكل من الدور والتسلسل باطل فبطل ما أدى إليه وهو أنه غير واجب الوجود وثبت أنه واجب الوجود . ومن الأدلة العقلية قولهم فى الاستدلال : الممكنات موجودة بالضرورة وكل موجود ممكن لابد له من موجد فاما أن يكون الموجد هو عين الممكنات وهذا باطل لاستلزامه تقدم الشىء سببا لنفسه إن كان هو الجزء الأول وسببا لنفسه ولما سبقه أن لم يكن الأول فلابد أن يكون الموجود غير الممكنات وهذا الغير أما المستحيل أو الواجب والمستحيل معدوم فلا يعطى الوجود لغيره فانحصر الموجد للممكنات فى الواجب وهو الله سبحانه وتعالى ، يرشد إلى هذا الدليل فى قوله تعالى : ﴿ **أم خلقوا من غير شىء أم هم الخالقون . أم خلقوا السموات والأرض بل لا يوقنون** ﴾ .

وأما النقلى : فالآيات الدالة على الخلق والايجاد التى منها قوله تعالى : ﴿ **ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شىء** ﴾ وقوله : ﴿ **وخلق كل شىء** ﴾ وقوله : ﴿ **الله الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن** ﴾ وقوله : ﴿ **أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون** ﴾ والخلق هو الايجاد ولا يفيض الوجود إلا واجب الوجود .

مبحث الدور والتسلسل

تعريف الدور : هو توقف وجود شيء على آخر قد توقف ذلك الآخر فى وجوده على الأول .

وهو قسمان : الأول مصرح : وهو ما كان التوقف فيه بمرتبةواحدة مثل توقف وجود محمدعلى بكر و بكر على محمد .

الثانى مضمر: وهو ما كان التوقف فيه بأزيد من مرتبة مثل توقف وجود محمد على زيد وزيد على بكر وبكر على محمد .

وهذا الدور بقسميه يسمي بالدور السبقى وهو باطل ودليل بطلانه أنه لو توقف كل منهما (كما فى المثال الأول مثلا) على وجود الآخر لزم الجمع بين النقيضين لكن التالى باطل فالمقدم باطل .

وبيان الملازمة أنه من المسلم به ضرورة أن المؤثر متقدم وسابق على الأثر فلو أوجد محمدا بكرا وأوجد بكر محمدا لزم أن كلا منهما متقدم ولا متقدم متأخر ولا متأخر علة لنفسه ومعلول لها وهذا جمع بين النقيضين وهو باطل. أما الدور المضمر كتوقف الأبوة على البنوة وبالعكس فليس بباطل .

• تعريف التسلسل : هو أن يستند الممكن فى وجوده إلى علة وتستند تلك العلة الى علة أخرى وهلم جرا إلى ما لا نهاية .

وهو باطل ودليل بطلانه ما يأتى :

١ - لو تسلسلت العلل الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلولات على عدد العلل لكن التالى باطل فما أدى إليه وهو التسلسل باطل .

أما وجه لزوم التالى للمتقدم فهو أننا إذا فرضنا سلسلة من المعلول الأخير الى غير النهاية لكانت جميع الأفراد قد تحققت فيها العلية والمعلولية إلا المعلول الأخير فإنه يكون معلولا ولا يكون علة وبذلك يزيد عدد المعلولات على عدد العلل .

وهذا نشأ من التسلسل ولو كانت العلل متناهية لا يلزم ذلك لأن كل فرد

يكون علة ومعلولا ما عدا الأول فإنه يكون علة وما عدا الأخير فإنه معلول فتتساوى العلل والمعلولات .

أما وجه بطلان التالى فهو أن العلة مع المعلول أمران متضايفان تضايفا حقيقيا . ومن لوازمها التكافؤ فى الوجود والتساوى فى العدد لأنه لا يمكن وجود أحد المتضايفين بدون الآخر .

٢ – برهان التطبيق : لو فرضنا سلسلتين وجعلت أحدهما من الآن إلى ما لا نهاية له فى الماضى والأخرى من الطوفان إلى ما لا نهاية له وقابلت بين أفرادهما من أولهما كل واحد من الآنية فى مقابلة واحدة من الطوفانية فإما أن يتساويا بانتهائهما معا وهو خلاف الفرض ولا ينتهيا فيلزم مساواة الناقص للزائد وهو باطل أو تنتهى الطوفانية دون الآنية فيلزم انتهاء الآنية لأن الزائد على الشيىء بقدر منتهاه يكون متناهيا بالضرورة وإذا فلا تسلسل .

الصفات السلبية

هى كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به سبحانه وتعالى .

وليست منحصرة على الصحيح وقد كلفنا الشارع بمعرفة خمس منها تفصيلا لأن ما عداها كنفى الصاحبة والولد راجع إليها فى أصولها وهى :

القدم (١) « الذاتى »

صفة سلبية معناها عدم افتتاح الوجود أو عدم أولية الوجود فمعنى أنه تعالى قديم أنه لا أول لوجوده وضده الحدوث .

والدليل العقلى على وجوبه لله تعالى (٢) . أنه لولم يكن قديما لكان

(١) القدم ثلاثة أقسام : ذاتى وهو كون الوجود لم يسبق بعدم وهو الذى يقع وصفا لله تعالى وزمانى وهو طول المدة وقدرت بسنه وهو من صفات الحوادث ، واضافى كقدم الأب بالنسبة للابن وهو من صفات الحوادث .

(٢) وأعلم أن وجوب الوجود يستلزم القدم والبقاء لكن علماء هذا الفن لا يكتفون بملزوم عن لازم ولا بعام عن خاص بل يصرحون بالعقائد لشدة خطر الجهل فى هذا العلم .

مفتقرا إلى محدث ومحدثه إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل وكلاهما محال فملزومها وهو كونه غير قديم محال فيثبت نقيضه وهو أنه تعالى قديم .

٢ – لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لاحتاج الى محدث فيكون غير واجب الوجود لكن قد ثبت له وجوب الوجود فانتفى ما أدى الى عدم وجوب الوجود . وهو كونه غير قديم ويثبت له وجوب القدم .

والدليل النقلى قوله تعالى : «هو الأول والآخر» ومعنى الأول الذى لا ابتداء لوجوده . وقال الرسول ﷺ «كان الله ولم يكن شىء قبله وكان عرشه على الماء وكتب فى الذكر كل شىء ثم خلق السموات والأرض » .

الفرق بين القديم والأزلى

للعلماء فيه ثلاثة أقوال :

الأول : أن القديم هو الموجود الذى لا ابتداء لوجوده ، والأزلى ما لا أول عدميا أو وجوديا فهو أعم من القديم (ويترتب) على هذا القول أن الذات والصفات الثبوتية توصف بالقدم والأزلية بخلاف الصفات السلبية فإنها توصف بالأزلية دون القدم .

والثانى : أن القديم هو القائم بنفسه الذى لا أول لوجوده والأزلى مالا أول له وجوديا أو عدميا قائما بنفسه أو بغيره فهو أعم من القديم أيضا (ويترتب) عليه أنه لا يوصف بالقدم إلا الذات أما الصفات مطلقا فتوصف بالأزلية ولا توصف بالقدم .

الثالث : أن كلا من القديم والأزلى هو ما لا أول له عدميا أو وجوديا قائما بنفسه أو بغيره فهما مترادفان وينبنى على هذا القول أن الذات والصفات تتصف بالقدم والأزلية .

البقـــــاء

معناه امتناع لحوق العدم أو عدم آخرية الوجود أو عدم اختتام الوجود (والدليل العقلى) على ثبوته لله تعالى أنه لو لم يجب له البقاء لجاز عليه العدم ولو جاز عليه العدم لكان وجوده جائزا فيكون حادثا ولو كان حادثا لما ثبت له

القدم لكن القدم [١] وقد ثبت له فانتفى عنه مضاده وهو الحدوث فانتفى ما أدى إليه وهو جواز العدم فثبت نقيضه وهو وجوب البقاء .

والنقلى : قوله تعالى : ﴿ **هو الأول والآخر** ﴾ ومعنى الآخر الباقى الذى لا نهاية لوجوده وقوله: ﴿ **كل من عليها فان * ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾ وقوله : ﴿ **كل شيء هالك إلا وجهه** ﴾ والوجه فى الآيتين الذات .

قال صاحب الجوهرة :

فواجب له الوجود والقدم كذا بقاء لا يشاب بالعدم [٢]

مخالفته تعالى للحوادث

ومعناها عدم المماثلة والموافقة لشيء من الحوادث فى الذات وفى الصفات وفى الأفعال فذاته ليست كذوات الحوادث. وصفاته ليست مثل صفات الحوادث فليس الله جوهرا ولا جسما ولا عرضا ولا متحركا ولا ساكنا ولا يوصف بالكبر ولا بالصغر ولا بالفوقية ولا بالتحتية ولا باليمين ولا بالشمال ولا بغير ذلك من صفات الحوادث وإذا فلا يصح السؤال عن حقيقته لا يعلم إلا الله ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ وما ورد مما ظاهره المماثلة يجب تأويله .

الدليل العقلى : أنه تعالى لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا لها ولو

---

(١) اتفق العقلاء علي أن (كل ما ثبت قدمه استحال عدمه) ولا يرد على هذه القاعدة عدمنا القديم الذى انقطع بوجودنا لأن المقصود من القديم القديم الوجودى . والفرق بين عدمنا وعدم المستحيل أن عدمنا مقيد بالأزل وعدم المستحيل مطلق وقدم علم أن الله تعالى لا أول له ولا آخر والمخلوقات لها أول وآخر وعدمنا فى الأزل لا أول له ولا آخر فنعيم الجنة وعذاب النار له أول وليس له آخر شرعا وان جاز انقطاعه عقلا .

(٢) (فواجب له الوجود) أى إذا أردت معرفة ما يجب له تعالى فاقول واجب له الوجود فواجب خبر مقدم والوجود مبتدأ مؤخر أى واجب مبتدأ والوجود خبر. وبدأ بالواجب لشرفه وقدم الوجود لأنه كالأصل وما عداه كالفرع ومعنى كونه واجب الوجود أنه لا يجوز عليه العدم والمقصود الوجود الذاتى (والقدم) معطوف على الوجود أى وواجب له القدم الذاتى (كذا بقاء) أى مثل الوجود والقدم بقاء فى الوجوب (لايشاب العدم) أى لا يخلط بالعدم أى لا يلحقه عدم ولا يخلط بجواز العدم أما بقاؤنا فإنه يشاب بالعدم، وهو أى البقاء مقارنة استمرار الوجود زمانين فصاعدا فهو مستحيل فى حقه تعالى ومحل استحالته إذا كان على وجه الحصر كأن يقال لا وجود له إلا فى زمن أما الله تعالى فهو موجود قبل كل شيء ومعه وبعده .

كان مماثلا لكان حادثا مثلها ولو كان حادثا لما ثبت قدمه ولكن قد ثبت قدمه فاستحال حدوثه فاستحال ما أدى اليه وهو مماثلته للحوادث فثبت نقيضه وهو كونه تعالى مخالفا للحوادث .

والنقلى : قوله تعالى : ﴿**ليس** (١) **كمثله شىء وهو السميع البصير**﴾ وقوله : ﴿**لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد**﴾ .

قال صاحب الجوهرة :

وأنه لما ينال العدم   مخالف برهان هذا القدم (٢).

النصوص الموهمة للتشبيه

ثبت لك فيما تقدم أنه تعالى مخالف للحوادث فما ورد فى القرآن أو السنة مما يوهم خلاف ذلك من إثبات جسمية أو جهة يجب تأويله والتأويل إخراج الشىء عن ظاهرة المتبادر منه. وهذا القدر متفق عليه بين السلف والخلف أما تعيين المراد من النص . فرأى السلف فيه تفويض علمه إلى الله وهو أسلم .

ورأى الخلف فيه تعيين معنى يحمل عليه اللفظ بواسطة القرائن .

ومرجع الخلاف بينهما أن السلف وقف على قوله تعالى : ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله**﴾ .

وجعل (الراسخون فى العلم) كلاما مبتدأ ، ومن أجل هذا فوض .

أما الخلف فقد عطف قوله : ﴿**والراسخون فى العلم**﴾ على (الله) ومن أجل هذا قالوا بتعيين المعنى المراد لأن الله يعلمه والراسخون أيضا .

---

(١) ومعنى الآية الإجمالى :

كلمة التشبيه كررت لتاكيد نفى التماثل وتقديره ليس مثله شئ وقيل المثل زيادة وتقديره وليس كهو شىء كقوله تعالى : «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به » وهذا لأن المراد نفى المثلية وإذا لم تجعل الكاف أو المثل زائدة كان اثبات المثل ، وقيل : المراد ليس كذاته شىء لأنهم يقولون مثلك لا يبخل يريدون أنت لا تبخل ويقصدون المبالغة فى ذلك بسلوك طريق الكتابة لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده فقد نفوه عنه وبهذا لا يرد الاشكال القائل أن نفى مثل المثل يوهم وجود المثل .

(٢) (وأنه لما ينال العدم مخالف) أى وواجب أنه مخالف للحوادث التى يلحقها العدم أى وواجب مخالفته للحوادث التى يلحقها العدم (برهان هذا القدم) أى دليل مخالفته للحوادث دليل القدم كما ذكر فى دليلها فهو على حذف مضاف أو دليل هذا نفس القدم لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه ولا شئ من الحوادث يستحيل عليه العدم فلا شئ منها بقديم فتثبت المخالفة .

وإليك بعض الآيات والأحاديث الموهمة للتشبيه :

فما يوهم الجسمية قوله : ﴿ **يدالله فوق أيديهم** ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ **ويبقى وجه ربك** ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ **وجاء ربك** ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ **هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام** ﴾ .

وقول الرسول ﷺ : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة إلخ » .

وقوله : « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء » .

وقوله : « إذا قاتل أحدكم أخاه فلجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته » .

فالسلف يقولون : له يد لا نعلمها وليست كأيدينا وله وجه لا كالأوجه وله مجيء وإتيان لا نعلم حقيقتهما وله أصابع ونزول لا يعلم الحقيقة فيهما إلا هو، وهو المذهب الراجح والصحيح عندنا .

أما الخلف فيؤلون اليد بالقدرة والوجه بالذات والمجئ بمجيء أمره والاتيان باتيان رسول رحمته أو عذابه والنزول بنزول ملك ربنا ليقول عن الله ، والأصبعين بصفتى القدرة والارادة والضمير فى صورة إما أن يرجع إلى الأخ والمقصود خلقه على هذه الصورة دفعة واحدة بدون تطور وإما أن يرجع إلى الله ونقصد من الصورة الصفة من سمع وبصر .

ومما يشعر بالجهة قوله تعالى : ﴿ **يخافون ربهم من فوقهم** ﴾ والفوقية هنا للتعالى والعظمة والمعنى تخافه الملائكة لأجل تعاليه . وقوله تعالى: ﴿ **الرحمن على العرش استوى** ﴾ أى التولى وملك وقوله: ﴿ **إليه يصعد الكلم الطيب** ﴾ أى يرتضى الكلم الطيب .

وقوله : ﴿ **تعرج الملائكة والروح إليه** ﴾ أى تعرج الى مكان يتقرب إليه بالطاعة فيه .

وقوله : ﴿ **أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض** ﴾ المراد بمن فى السماء الملك الموكل بتعذيب العصاة ، وهذا رأى الخلف أما السلف فقالوا أن

الفوقية والاستواء والعروج إليه تخالف ما هو مفهوم فى الحوادث ولا نعلم كيفيتها فكل ما ورد فى جانب الله حقيقة لا تأويل فيه ولا حاجة إلى التأويل بعد قوله تعالى : ﴿ **ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ﴾ .

والسلف قيل ما قبل الثلاثمائة وقيل ما قبل الخمسمائة وقيل هم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين من بعدهم . قال صاحب الجوهرة :

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوض ورم تنزيها (١)

القيام بالنفس (٢)

ومعناه استغناؤه تعالى عن المحل والمخصص فالله تعالى لا يفتقر إلى محل أى ذات يقوم بها ولايحتاج إلى مخصص أى موجد يوجده .

أما دليل استغنائه عن المحل فهو أنه لو افتقر إلى محل لكان صفة لا ذاتا إذ الذات لا تقوم بالذات لكن كونه صفة محال إذ لو كان صفة لاستحال قيام الصفات (٣) الثبوتية به كالعلم والقدرة والارادة لأن الصفة لا تقبل صفة أخرى تقوم بها لكن قد ثبت وجود قيام الصفات الثبوتية المذكورة به وهى لا تقوم إلا بالذات فيثبت أنه ذات لا صفة وبذلك يثبت استغناؤه عن المحل .

---

(١) (وكل نص) النص ما قابل القياس والاستنباط والاجماع وهو الدليل من الكتاب والسنة (أو هم التشبيها) أى أوقع فى الوهم صحة القول به حسب الظاهر (أوله) أى أحمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد فالتأويل تفصيلى وهذا رأى الخلف (أو فوض) بعد التأويل الاجمالى الذى هو صرف اللفظ عن ظاهره فوض علم معناه إلى الله تعالى وهذا رأى السلف (ورم تنزيها) أى قصد تنزيهه تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المراد لله .

(٢) النفس هنا الذات لأنها تطلق على الذات وعلى الدم. وعلى الأنفة وعلى العقوبة (ويحذركم الله نفسه) أى عقوبته. والحق أنه يجوز اطلاقها على ذات الله تعالى بدليل قوله : (كتب ربكم على نفسه الرحمة) خلافا لمن زعم أنها لا تطلق عليه إلا مشاكلة كقوله : (تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) .

(٣) الصفة لا تتصف بصفة ثبوتية غير نفسية ولا سلبية أما النفسية والسلبية فتتصف بها الذات والمعانى ودليل منع قيام الصفة بالصفة أنه لو قامت بالصفة فأما أن تكون ضدا أو مثلا أو خلافا والكل باطل أما الأول فيقام الضد بالضد يوجب عكس حكمه فيكون العلم جهلا وأما الثانى فيلزم أن يكون العلم عالما والقدرة قادرة والبياض أبيض لأن المثل الثانى يوجب للأول حكمه وهو محال وفيه التخصيص بغير مخصص وأما الثالث فيها أن نسبة المخالفة واحدة ولا اختلاف فيلزم جواز الاتصاف بكل مخالف فيكون العلم أبيض وأسود وهذا باطل .

وأما دليل استغنائه عن المخصص فهو أنه لو افتقر الى مخصص لكان حادثا لكن كونه حادثا محال لأنه ثبت له وجوب الوجود والقدم والبقاء .

قال تعالى :

﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد ﴾ (١) .

الوحـــدانيـــة

معناها عدم التعدد وهى أنواع : وحدة الذات . ووحدة الصفات ووحدة الأفعال .

أما وحدة الذات فمعناها :

١ – عدم تركيب الذات من أجزاء .

٢ – عدم وجود ذات تماثل ذاته تعالى .

وأما وحدة الصفات فمعناها :

١ – عدم وجود صفتين فأكثر من جنس واحد لله تعالى كقدرتين وقدرات وارادتين وإرادات .

٢ – عدم وجود صفة لغير الله تماثل صفته تعالى .

وأما وحدة الأفعال فمعناها عدم وجود فعل لغيره يماثل فعله تعالى (٢) .

أما دليل عدم تركيب ذاته من أجزاء فهو :

أنه لو كانت ذاته مركبة من أجزاء لكان محتاجا إلى أجزائه وكان مماثلا للحوادث وكل من الاحتياج والمماثلة باطل فبطل ما أدى إليه وهو التركيب وثبت نقيضه وهو عدم التركيب وهو الوحدة .

(١) تنبيه : علم من ذلك أن الله مستغن عن المحل والمخصص وصفاته مستغنية عن المخصص وقائمة بذاته وذوات الحوادث مفتقرة الى مخصص ومستغنية عن الذات التى تقوم بها وصفاتهم مفترة اليهما معا .

(٢) فالواحدانية تنفى الكموم الخمسة عن الله تعالى وهى الكم المتصل فى الذات وهو تركبها من أجزاء والكم المنفصل فيها وهو وجود ذات تشبه ذاته تعالى والكم المتصل فى الصفات وهو وجود صفتين فأكثر من جنس واحد والكم المنفصل فيها وهو وجود صفة لغيره تماثل صفته والكم المنفصل فى الأفعال وهو وجود فعل لغيره يماثل فعله تعالى .

وأما دليل عدم تعدد الآلهة فهو :

لو كان هناك الهان متصفان بوجوب الوجود وعموم القدرة والارادة لجميع الممكنات لماوجد العالم لكن قد ثبت وجوده بالمشاهدة فما أدي إلي عدم الوجود وهو التعدد باطل فثبتت الوحدة .

بيان اللازم : أنه لو كان هناك الهان متصفان بجميع صفات الالوهية فاما أن يتفقا واما أن يختلفا .

فان اختلفا بان أراد أحدهما ايجاد العالم والآخر اعدامه فاما أن ينفذ مرادهما فيلزم عليه وجود العالم وعدم وجوده وهو جمع بين النقيضين وهو محال واما أن لا ينفذ مرادهما فيلزم عجزهما وعدم وجود العالم .

واما أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر فيكون الآخر عاجزا فلا يكون الها والأول غير اله لمماثلته الثاني وهو يسمي برهان التمانع .

وإذا اتفقا فلا جائز أن يوجداه معا بالاستقلال في آن واحد لما يلزم عليه من اجتماع مؤثرين علي أثر واحد وهو باطل .

ولا جائز أن يوجداه مرتبا بأن يوجده أحدهما ثم يوجد الآخر بعده لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل وهو باطل .

ولا جائز أن يوجداه علي سبيل المعاونة لما يلزم عليه من عجز كل منهما فلا يوجد العالم .

ولا جائز أن يوجد أحدهما بعض العالم والآخر البعض الثاني للزم عجزهما لأن كلا منهما عاجز عن التصرف فيما تصرف فيه الآخر فيلزم ما مر وهذا يسمي برهان التوارد .

وعند التأمل نجد أنه لا يمكن الاتفاق بين الآلهة وقد أخبر بعدم امكان الاتفاق الله عز وجل قال تعالي :﴿ **وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم علي بعض سبحان الله عما يصفون** ﴾.

وقال :﴿ **قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا الي ذي العرش سبيلا * سبحانه وتعالي عما يقولون علوا كبيرا** ﴾.

كما أخبر بتفرده وتوحده ، وقال عز وجل : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ . وقال : ﴿ **انما هو اله واحد** ﴾ وقال : ﴿ **والهكم اله واحد** ﴾ .

وهذا البرهان المشار اليه بقوله تعالي : ﴿ **لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا** ﴾ (١) وهذه الآية حجة (٢) قطعية خلافا لمن جعلها اقناعية (٣) .

والدليل السابق يصلح دليلا علي عدم وجود فعل لغير الله يماثل فعله لأن من له فعل مثل فعل الاله فذاته كذاته كما هو دليل علي عدم ،وجود صفة لغيره تماثل صفته للزوم التمانع .

ويمكن الاستدلال بما اختصر من هذا الدليل وهو :

لو كان هناك الهان لأمكن التمانع كأن يريد احدهما حركة زيد والآخر سكونه ولو أمكن التمانع لزم أحد الأمرين الممتنعين لذاتهما اجتماع الضدين ان نفذ مرادهما عجز أحد الالهين وان نفذ مراد أحدهما دون الآخر وعجز أحدهما يؤدي لعجز الآخر للمماثلة وعجزهما يؤدي إلي عدم وجود شئ من العالم وهو باطل بالمشاهدة فما أدي اليه وهو تعدد الآلهة باطل فتثبت الوحدة .

---

(١) معناها لو كان فيهما جنس الآلهة غير الله لفسدتا أي لما وجدتا أو لخرجتا عن النظام . فليس المحال الجمع فقط بل المحال جنس الآلهة غير الله والا في الآية اسم بمعني غير صفة الآلهة وليست أداة استثناء لفساد المعني حينئذ لأن المعني علي هذا . ولو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا فيقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهم الله لم تفسدا.

(٢) الآية حجة قطعية أن فسر الفساد بعدم الوجود وتكون دليلا هكذا لو كانت فيهما آلهة الا الله لما وجدتا لكنهما موجودتان بالمشاهدة فليس هناك آلهة غير الله .

وقال السعد انها حجة اقناعية لأن معني الفساد الخروج عن هذا النظام فان أريد امكان الفساد فالملازمة مسلمة وبطلان التالي ممنوع لقوله :﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض ﴾ الآية . وأن أريد الفساد بالفعل فالملازمة ممنوعة لجواز الاتفاق لأن الفساد لا يكون الا باختلاف واذا فاللزوم في الآية عادي فتكون حجة اقناعية في عباراتها مشيرة إلي الحجة القطعية وهي برهان التمانع الذي أشار اليه المتكلمون .

وقد شنعوا علي السعد حتي قال الكرماني أنه تعييب لبراهين القرآن الكريم وهو كفر واجاب علاء الدين عن استاذه بأن القرآن الكريم مشتمل علي الأدلة الاقناعية النافعة العامة بالعبارة وعلي الأدلة القطعية التي لا يعقلها الا العالمون بطريق الاشارة وتوجيه الآية علي أنها حجة يقينية هو المعتمد .

أما الدليل علي أنه ليس له صفتان فأكثر من جنس واحد فنقول :

لو كان له صفتان فأكثر من جنس واحد فاما أن تكون الصفة التي تعددت من الصفات التي يتوقف عليها الايجاد كالقدرة وإما أن تكون من الصفات المقتضية للكمال كالسمع والبصر فان كان الأول فالتعدد باطل لأنه إن كفت احداهما في الايجاد كان وجود الثانية عبثا وان كانت غير كافية وحدها كانت كل منهما ناقصة والله منزه عن العبث والنقائض فيجب وحدة الصفة .

وان كان الثاني : فان كان الكمال الحاصل بالأول هو عين الكمال الحاصل بالثانية كان وجود الثانية عبثاً وان كان غيره كانت الصفة غير الأولي فلم يحصل تعدد من جنس واحد .

وأما اثبات الوحدانية بمعني حصر العبودية فيه سبحانه وتعالي وهو أن لا يشرك إنسان بعبادة ربه أحدا فطريق إثباته بالسمع – قال تعالي :﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا** ﴾.

وانعقد علي هذا اجماع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام اذ أنهم دعوا المكلفين إلي التوحيد ونهوهم عن الاشراك في العبادة .

(تنبيه) إذا علمت ما تقدم من أنه مخالف للحوادث وأنه واحد فيجب الايمان بأنه تعالي منزه عن ضده له أو لصفاته لأنه لو كان هناك ضد له أو لصفاته لوجب ارتفاعه أو ارتفاعها ارتفاعا مطلقا إن دام الضد أو مقيدا بحالة وجوده إن لم يدم الضد لكن الارتفاع محال لوجوب الوجود والقدم له ولصفاته . والضدان هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف فلا يجتمعان .

وكذا يجب تنزيهه تعالي عن الشريك في ذاته وصفاته وأفعاله لوجوب الوحدانية له تعالي .

ويجب تنزيهه أيضا عن الشبيه من الممكنات في ذاته وصفاته وعن الوالد والولد والأصدقاء والزوجة لثبوت مخالفته للحوادث ولقوله تعالي: ﴿**ليس كمثله شئ وهو السميع البصير**﴾ وقوله : ﴿**قل هو الله أحد* الله الصمد لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفوا أحد**﴾[1] وقوله: ﴿**وأنه تعالي جد ربنا ما اتخذ صاحبه ولا ولد**﴾.

قال صاحب الجوهرة :

قيامه بالنفس وحدانية منزها أوصافه سنية (٢)

عن ضد أو شبه شريك مطلقا ووالد كذا الولد والأصدقاء (٣)

* * *

---

(١) قد نفت سورة الاخلاص أنواع الكفر الثمانية لان قوله ﴿قل هو الله أحد﴾ نفي للكثرة والعدد وقوله ﴿الله الصمد﴾ وهو الذي يقصد في الحوائج نفي القلة والنقص ﴿لم يلد ولم يولد﴾ نفي كونه علة لغيره أو معلولا له . وقوله ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ نفي الشبه والنظير .

(٢ ، ٣) «قيامه بالنفس» أي وواجب قيامه بنفسه أي ذاته أي عدم افتقاره إلي محل أو مخصص والباء للظرفية المجازية أي قيامه في نفسه (وحدانية) أي وواجب له وحدانية ، والمراد هنا وحدة الذات والصفات بمعني عدم النظير فيهما وأما وحدة الذات بمعني عدم التركيب من أجزاء فسبقت في المخالفة للحوادث وأما وحدة الصفات بمعني عدم تعددها من جنس واحد فستأتي في قوله : ووحدة أوجب لها – وأما وحدة الأفعال بمعني أنه لا تأثير لغيره في فعل من الأفعال فستأتي في قوله : فخالق لعبده وما عمل (منزها أوصافه سنية) أي حال كونه منزها وحال كون أوصافه رفيعة (عن ضد) في ذاته أو صفاته والضدان هما الأمران اللذان بينهما غاية الخلاف فلا يجتمعان (أو شبه) وهو المساوى فى أغلب الوجوه أو نظير وهو المساوي في بعض الوجوه والمراد مطلق شبيه ليشمل كل نوع من المشابهة (شريك) معطوف علي ضد بحذف حرف العطف (مطلقا) أي في ذاته أو صفاته أو أفعاله – والشبه من الممكنات والشريك من القدماء (ووالد) أي منزها عن والد (كذا الولد) كالوالد في وجوب تنزه الله عنه : (والأصدقاء) أي ومنزها عن الأصدقاء أي جنسهم والصديق المستحيل وهو المعاون أما الصديق بمعني المخلص فليس مستحيلا وكذا العدو بمعني المؤذي مستحيل وبمعني العاصي لله فليس الله منزها عنه وقد بينا هذا بأدلته . ولكن لا يجوز أن يقال صديق الله لأنه لم يرد بخلاف عدو الله لوروده قال تعالي: ﴿ويوم يحشر أعداء الله إلي النار﴾.

صفات المعاني

هي كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما مثل القدرة فانها قائمة بذات الله تعالي ومستلزمة له حكما وهو كونه تعالي قادرا .

ومن أثبت هذه الصفات وهم أهل السنة اتفقوا علي سبع منها وهي القدرة والارادة والعلم والحياة والكلام والسمع والبصر . واختلفوا في غيرها كالادراك والتكوين .

* * *

القدرة

لغة : القوة والاستطاعة .

وعرفا . صفة أزلية قائمة بذاته تعالي يتأتي بها إيجاد كل ممكن وإعدامه علي وفق الإرادة .

بيان التعريف :

(صفة أزلية) أي قديمة كالجنس في التعريف تشمل جميع الصفات (قائمة بذاته تعالي) قيد أول لاخراج ما عدا صفات المعاني لأن غير الموجود لا يقوم بالذات (ويتأتي بها إيجاد كل ممكن وإعدامه) قيد ثان لإخراج ما عداها من صفات المعاني .

ثم ان قولنا يتأتي إشارة إلي تعلقها الصلوحي القديم وهو صلاحيتها أزلا للايجاد والاعدام فيما لا يزال وقولنا (بها) اشارة إلي أن التأثير حقيقة الذات واسناده اليها مجاز لأنها سببه ولهذا يحرم أن يقال هذا فعل القدرة لايهام أنها المؤثرة بنفسها فان اعتقد ذلك كفر وقولنا (ايجاد كل ممكن واعدامه) اشارة إلي ما تتعلق به القدرة وهو جميع الممكنات وجهة تعلقها وهو التأثير .

فأما تأثيرها في وجود الممكن فأمر متفق عليه وأما تأثيرها في عدمه بعد وجوده فهو المعتمد وإن خالفه الأشعري وقال لابد أن يكون أثر القدرة وجوديا فلا تتعلق بالعدم فإذا أراد الله عدم الممكن قطع عنه أسباب وجوده فينعدم بنفسه وحيث أن القدرة لا تتعلق الا بالممكن فلا تعلق لها بالواجب لما يلزم

عليه من تحصيل الحاصل إن تعلقت بايجاده أو قلب للحقائق إن تعلقت باعدامه ولا تعلق لها بالمستحيل لما يلزم علي تعلقها به لايجاده من قلب حقيقته أو تحصيل الحاصل ان تعلقت باعدامه كذلك لا تتعلق بالاعدام الأزلية لأنها واجبة وقولنا على وفق الارادة لبيان أن تعلق الارادة يترتب عليه تعلق القدرة فما تخصصه وترجحه الارادة تبرزه القدرة.

والدليل العقلي علي وجوبها لله : الله صانع قديم له مصنوع حادث وكل من كان كذلك تجب له القدرة والاختيار فالله تجب له القدرة والاختيار [١].

والنقلي : قوله تعالي :﴿ **ان الله علي كل شئ قدير** ﴾ وقوله :﴿ **وربك يخلق ما يشاء ويختار** ﴾ وقوله : ﴿ **الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله علي كل شئ قدير** ﴾.

* * *

الإرادة

لغة : القصد ويرادفها المشيئة .

وعرفا : صفة قديمة زائدة علي الذات قائمة بها تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه .

بيان التعريف :

(صفة قديمة) رد علي من قال انها حادثة وهم الكرامية لأن الحوادث لا

---

(١) الدليل علي كونه فاعلا بالاختيار : أنه لو كان فاعلا بالايجاب لكان المصنوع قديما لا حادثا . وقد ثبت حدوثه بالدليل فبطل ما أدي إلي عدم حدوث المصنوع وهو كونه فاعلا بالايجاب وثبت أنه فاعل بالاختيار .

ومعني الفاعل بالإيجاب أنه ما صدر عنه فعله صدور المعلول عن علته أي ما كان فعله لا زما لذاته ولهذا لابدأن يتخذ معه في زمن الوجود فيلزم من كونه قديما كون أثره قديما . ومن كونه حادثا كون الأثر حادثا أما الفاعل بالاختيار فهو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك فمصنوعه غير لازم ولابد من تأخيره عنه وحدوثه بمؤثر آخر وهو القدرة .

أما الفاعل بالطبع فهو الذي يصدر عنه فعله عند استيفاء الشروط وزوال الموانع .

تقوم بذاته (زائدة علي الذات) رد علي من قال أنها عين الذات وهم المعتزلة والفلاسفة (قائمة بها) رد علي من قال انها قائمة لا بمحل وهو الجبائي ومن قال انها صفة سلبية وهو النجار (تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه) لبيان ما تتعلق به الارادة وهو الممكن وجهة تعلقها تخصيصه وترجيحه ببعض ما يجوز عليه من الأمور المتقابلة المجموعة في قول بعضهم :

الممكنـــات المتقابـــلات وجودنا العدم الصفات
أزمنـــة أمكنـــة جهـــات كذا المقادير يروي الثقات

فمثلا تخصيص وترجيح محمد بالوجود بدل العدم وبصفة البياض دون السواد وبجهة المشرق دون المغرب وبكونه كبيرا دون كونه صغيرا .

وهي عامة التعلق بجميع الممكنات خيرها وشرها والخير ينسب اليه تعالي والشر لا يجوز نسبته اليه تأدبا في مقام التعليم وهذا مخالف لرأي المعتزلة القائلين بأن الله يريد الخير ولا يريد الشر .

وبهذا علم تعلقها بالممكن دون الواجب والمستحيل لما علمته في صفة القدرة .

* * *

دليلها

ودليل وجوبها لله تعالي العقلي : الله صانع العالم بالاختيار وكل من كان كذلك يجب له الارادة فالله تجب له الارادة .

وحيث أن معني الاختيار هو النظر إلي الطرفين والميل إلي احدهما والارادة معناها النظر إلي الطرف المراد سواء نظر إلي الطرف الآخر أو لم ينظر له فيكون الاختيار أخص من الارادة وهي أعم منه فاذا ثبت الأخص ثبت الأعم .

أما الدليل النقلي فهو اتفاق علماء الكلام علي أنه تعالي مريد وقد شاع ذلك في كلام الله تعالي وكلام أنبيائه قال الله تعالي : ﴿**فعال لما يريد**﴾ ولا يفهم لغة من مريد الا إذا ثبت لها الارادة .

* * *

مغايرة الارادة للأمر والعلم والرضا

معني المغايرة أنها ليست عينا لهذه الأمور ولا مستلزمة لها . لأنه (طلب فعل غير كف مدلول عليه بلفظ غير نحو كف) فالأمر قسمان :

فالارادة لتخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه فليست عين الأمر طلب فعل غير كف مثل أقم الصلاة وطلب كف مدلول عليه بكف ونحوه مثل كف أو ابتعد عن الزنا ، وأما طلب الكف بغير كف ونحوه فهو مثل لا تقربوا الزنا وليست مستلزمة للأمر [١] لأن الله يريد الكفر من الكافر ولا يأمر به قال تعالي : ﴿ **إن الله لا يأمر بالفحشاء** ﴾ .

وهي غير العلم فليست عينه لأنه للانكشاف وهي للتخصيص ولا مستلزمة له لأنه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل وهي لا تتعلق الا بالممكن .

وليست عين الرضا لأن ارادة الثواب علي الفعل أو ترك الاعتراض علي الفعل ولا مستلزمة له لأن الله يريد الكفر من الكافر ولا يرضي به قال تعالي : ﴿ **ولا يرضي لعباده الكفر** ﴾ .

قال صاحب الجوهرة :

وقـــدرة إرادة وغايـــرت أمراً وعلما والرضا كما ثبت [٢]

* * *

---

(١) فقد يأمر ويريد كإيمان من علم الله ايمانه مثل إيمان إبي بكر .

(أ) وقد لا يأمر ولا يريد ككفر من علم الله إيمانه كفر أبي بكر .

(ب) وقد يأمر ولا يريد كإيمان من علم الله كفره مثل أبي جهل .

(جـ) وقد يريد ولا يأمر ككفر من علم الله كفره مثل أبي جهل .

(٢) بدأ الكلام علي المعاني بالقدرة لظهور أثرها فقال وواجب له قدرة وواجب له ارادة ثم رد علي الكعبي ومعتزلة بغداد القائلين بأن ارادة الله لفعل غيره أمره به ولفعله علمه به وعلي قول بعضهم أنها الرضا بقوله وغايرت أمرا نفسيا وعلما والرضا شرعا كما ثبتت المغايرة عقلا .

العلم

صفة أزلية قائمة بذاته تعالي تنكشف بها المعلومات انكشافا تاما لم يسبقه خفاء فقولنا صفة أزلية كالجنس تشمل جميع الصفات وقائمة بذاته تعالي لإخراج ما عدا صفات المعاني وتنكشف بها المعلومات أي الواجبات والجائزات والمستحيلات لاخراج ما عدا العلم من صفات المعاني وهذا القيد يشير إلي أن العلم يتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات وعلمه بها علي ماهي عليه وكونها وجدت في الماضي أو موجودة في الحال أو توجد في المستقبل أطوار في المعلومات لا توجب تغيرا في العلم فالمتغير صفة المعلوم لا تعلق العلم فيعلم الواجب بأنه ما يقبل الانتفاء ويعلم المستحيل بأنه ما لا يقبل الثبوت ويعلم الجائز بأنه ما يقبل الثبوت تارة والانتفاء أخري وكل هذا حاصل أزلا وعلمه متعلق بالأشياء كلياتها وجزئياتها المتناهي منها وغير المتناهي وكفرت الفلاسفة بانكارهم علمه بالجزئيات .

* * *

دليل وجوب العلم لله

أن الله فاعل فعلا متقنا محكما بالقصد والاختيار وكل من كان كذلك فهو عالم فالله تعالي عالم .

وقد سبق الدليل علي فعله بالاختيار والنظر إلي المخلوقات وما هي عليه من النظام يوصل إلي معرفة الاتفاق والأحكام ، أما دليل علمه بالواجبات والمستحيلات فهو : لو لم يعلمها لكان محتاجا إلي من يكله بعلمه فيلزم علي هذا حدوثه واحتياجه إلي مخصص وقد ثبت قيامه بنفسه .

والدليل النقلي قوله تعالي :﴿ **والله بكل شئ عليم** ﴾ وقوله :﴿ **هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة** ﴾ وقوله :﴿ **وإن الله قد أحاط بكل شئ علما** ﴾ وقوله : ﴿ **ربنا وسعت كل شئ رحمة وعلما** ﴾ .

تنبيه : ولا يجوز شرعا أن يطلق علي علمه تعالي أنه مكتسب كما لا يجوز اعتقاد ذلك لأن الكسبي لا يكون الا حادثا سواء كا معناه العلم الحاصل بالنظر أو بالاستدلال أو كان معناه ما تعلقت به القدرة الحادثة للزم الحدوث

لمعناه ولو كان علمه كسبا لاستلزم قيام الحوادث بذاته تعالي وسبق جهله وكلاهما محال ، وما ورد مما يوهم الاكتساب يجب تأويله كقوله: ﴿ **ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصي لما لبثوا أمدا** ﴾ فيؤول هذا علي معني ليظهر متعلق علمنا أو لنعلم اختلافهم موجودا كما علمناه قبل وجوده واللام للعاقبة لا للتعليل لأن أفعاله لا تعلل مثل هذه الآية قوله: ﴿ **وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب علي عقبيه** ﴾ .

قال صاحب الجوهرة :

وعلمه ولا يقال مكتسب فاتبع سبيل الحق وأطرح الريب [1]

* * *

الحياة

الحياة صفة أزلية تقتضي صحة الاتصاف بالعلم والارادة والقدرة والسمع وغيرها .

وحياته تعالي لذاته ليست بروح بخلاف حياة الحوادث فانها لا لذاتها ولذا كانت بروح والحياة في الحوادث كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الارادية .

والدليل علي وجوبها لله تعالي أنه متصف بالقدرة والارادة والعلم وكل من كان كذلك تجب له الحياة فالله تجب له الحياة .

وقد علم بالضرورة وثبت بالنص أن الله سبحانه وتعالي حي وانعقد علي هذا إجماع أهل الأديان بل جميع العقلاء قال تعالي: ﴿ **الله لا اله الا هو الحي القيوم** ﴾ وقال : ﴿ **وعنت الوجوه للحي القيوم وقد خاب من حمل ظلما** ﴾ .وقال : ﴿ **وتوكل علي الحي الذي لا يموت** ﴾ .

* * *

---

(١) «وعلمه» أي وواجب له علمه وهو صفة أزلية متعلقة بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات علي ما هي عليه (ولا يقال) ولا يجوز أن يطلق شرعا ولا عقلا علي علمه بأنه مكتسب أو ضروري أو نظري أو بديهي لما يلزمها من الحدوث فاتبع طريق أهل السنة وأترك طريق أهل الشكوك النافين للصفات . والكسبي ما تعلقت به القدرة الحادثة .

الكلام

صفة أزلية قائمة بذاته تعالي منزهة عن التقدم والتأخر منافية للسكوت وعدم الكلام . مع القدرة عليه. والآفة: عدم الكلام للعجز كالخرس هو بها أمرناه مخبر إلي غير ذلك يدل عليها بالعبارة والكتابة فإن عبر عنها بالعربية فالقرآن أو بالسريانية فالانجيل أو بالعبرية فالتوراة.

وهي عامة التعليق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات .

وهي صفة واحدة لا تتعدد لكن لها أقساما اعتبارية باعتبار متعلقاتها فمن حيث تعلقها بطلب اقامة الصلاة أمر وبطلب ترك الزنا نهي وبأن فرعون فعل كذا خبر وبأن العاصي له النار وعيد ،وبأن الطائع له الجنة وعد فتعلقها تعلق دلالة .

أما الحنابلة فقالوا ان كلام الله قديم ، وقراءتنا له وكتابتنا له في المصاحف حادثة .

أما المعتزلة فقالوا : ان كلامه هو الحروف والأصوات الحادثة وهو غير قائم بذاته ومعني متكلم انه خالق الكلام .

ودليلها : اجماع الأمة وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام علي أنه تعالي متكلم قال تعالي: ﴿ **وكلم الله موسي تكليما** ﴾ .

وقد شاع بين أهل اللسان إطلاق القول والكلام علي المعني القائم بالنفس قال الأخطل :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان علي الفؤاد دليلا

وإذا ثبت أنه متكلم ولا معني له في اللغة إلا من قام به صفة الكلام والكلام حسي ومعنوي ويمنع قيام الحسي بذاته تعالي فيتعين أن القائم بذاته هو النفس ولا يكون إلا قديما .

* * *

قدم القرآن الكريم

قبل الكلام عن القرآن هل هو قديم غير مخلوق أو حادث مخلوق يجب معرفة ما يأتي :

١ ـ الكلام يطلق علي الكلام النفسي وعلي الكلام اللفظي واطلاقه علي النفسي أشهر بل قيل أنه حقيقة فيه .

٢ ـ القرآن يطلق علي الألفاظ المقروءة وعلي الصفة النفسية القائمة بذاته تعالي واطلاقه علي الألفاظ المقروءة أشهر .

٣ ـ لكلام الله اللفظي دلالتان : الأولي : دلالته علي معناه الموضوع له والمدلول بعضه حادث وبعضه قديم والثاني : دلالته علي الصفة النفسية لأن من له كلام لفظي يدل كلامه بطريق الالتزام عرفا علي المعاني النفسية لأن الألفاظ ترجمة عما في النفس فيكون مدلوله قديما .

٤ ـ لله كلام نفسي هي الصفة السابق تعريفها القائمة بذاته وكلام لفظي مثل القرآن المقروء المتلو علي النبي ﷺ ومعني كونه كلام الله أنه خلقه وليس لأحد فيه كسب ،.وهذا رأي الأشاعرة .

٥ ـ ويري المعتزلة أن الكلام لا يطلق الا علي الكلام اللفظي ومعني كون الله متكلما عندهم أنه خالق الكلام فهم ينكرون الكلام النفسي وينكرون دلالة الكلام اللفظي علي الكلام النفسي ويقولون أن كلام الله هو المؤلف من الحروف والكلمات الدالة علي المعاني .

وعلي أساس ما قدمناه لك نقول : رأي الأشاعرة في قدم القرآن الكريم (أي كلام الله النفسي) قديم وغير مخلوق وقائم بذاته تعالي .

فليس حادثا لاستحالة قيام الحوادث بذاته وقول رسول الله ﷺ :« القرآن كلام الله غير مخلوق » .

أما القرآن كلام الله اللفظي فهو حادث لكن لا يصح وصفه بالحدوث دفعا للايهام الا في مقام التعليم وعلي هذا يحمل قول السيدة عائشة : ما بين دفتي المصحف كلام الله .

وما ورد مما يشعر بأن القرآن مخلوق وحادث مثل قوله تعالي: ﴿**انا أنزلناه في ليلة القدر**﴾ وقوله: ﴿**انا نحن نزلنا الذكر**﴾ يجب حمله علي الكلام اللفظي المقروء المتلو علي النفسي القائم بذاته تعالي.

أما المعتزلة فيقولون أن القرآن مخلوق وحادث لأنه مقروء ومتلو وله خواص مشهورة وله أول وله آخر وكل هذا يدل علي حدوثه وقد قال تعالي:

﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾ فالمنزل حادث ونحن نقول لهم أن الحادث هو الكلام اللفظي ولا ننكر ذلك وإنما ننكر وننفي الحدوث علي الصفة النفسية.

أما الحنابلة فيقولون أن كلام الله الذي نتلوه قديم أوحي به جبريل إلي النبي ﷺ وتلاوتنا له هي الحادثة وقراءتنا له بأصواتنا توصف بالحدوث دونه، قال صاحب الجوهرة:

ونزه القـــرآن أي كلامـــه   عن الحدوث واحـذر انتقامـه[١]

فكـــل نص للحـــدوث دلا   احمل علي اللفظ الذي قد دلا[٢]

* * *

السمع والبصر

معناهما: أما السمع فهو صفة أزلية قائمة بذاته تتعلق بالموجودات أو بالمسموعات فتدرك إدراكا تاما يغاير ادراك العلم والبصر ويخالف طريق الادراك بالبصر في الحوادث.

وأما البصر: فهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالي تتعلق بالموجودات أو بالمبصرات فتدرك ادراكا تاما يغاير ادراك السمع والعلم كما يغاير طريق الادراك بالبصر في الحوادث.

---

(١) «ونزه القرآن الكريم» أي كلامه النفسي القديم القائم بذاته عن الحدوث واحذر انتقامه ان قلت بحدوثه كما قالت المعتزلة بحدوث كلام الله تعالي لما يلزمه من الحروف والأصوات.

(٢) إذا تحققت مما سبق فكل نص من كتاب أو سنة دل علي الحدوث وكان سندا للمعتزلة علي القرآن الكريم بمعني اللفظ المنزل علي سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته فانه يدل دلالة التزامية عرفية علي الكلام النفسي. =

والمقصود من الموجودات الذوات وغيرها ، وأما المسموعات فهي الاصوات واما المبصرات فهي الأضواء والألوان .

دليلهما : علم بالضرورة من دين سيدنا محمد ﷺ ان الله سميع بصير وثبت ذلك في القرآن والحديث : قال تعالي: ﴿**ليس كمثله شئ وهو السميع البصير**﴾ ﴿**فاستعذ بالله انه هو السميع العليم**﴾ وقال ﷺ :« أربعوا علي أنفسكم بالدعاء فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا وانما تدعون سميعا بصيرا » أي اشفقوا علي أنفسكم .

وقد قيل أن السمع العلم بالمسموعات والبصر العلم بالمبصرات فهما نوعان من العلم وهذا خلاف الراجح من أنهما صفتان متغايرتان للعلم كما بينا : والجمع بين السمع والبصر في الأدلة السابقة وبين السمع والعلم في قوله تعالي : ﴿**انه هو السميع العليم**﴾ يؤيد التغاير بين هذه الصفات لأن الجمع يقتضي التعدد .

حياته كذا الكلام السمع ثم البصر بذي أتانا السمع (١)

* * *

صفة الإدراك

اختلف العلماء في إثبات هذه الصفة وعدم إثباتها والأقوال فيها ثلاثة :

القول الأول : لله صفة تسمي الادراك ثم اختلفوا في أنها صفة واحدة أو ثلاث صفات ادراك المشموم وادراك الملموس وادراك المذوق وقد عرف المثبتون

= والراجح أن المنزل اللفظ والمعني لأن الله خلقه.أولا في اللوح المحفوظ ثم أنزله في صحائف إلي سماء الدنيا ليلة القدر ثم أنزله علي النبي ﷺ مفرقا بحسب الوقائع .

أما رأي الحشوية والحنابلة فهو أن كلام الله هو الحروف والاصوات وهي قديمة وتغالي بعضهم وقال بقدم الرسوم وغلاف المصحف الشريف وهذا ظاهر البطلان .

(١) (حياته) أى وواجب له حياته (وكذا الكلام) أى الكلام مثل ذى ما تقدم من الصفات فى الوجوب وأن كان دليله سمعيا ودليل ما تقدم عقلى وكذا السمع ما ذكر فى وجوب اتصاف الله به وكذا البصر فثم بمعنى الواو . =

بأنها صفة قديمة بذاته تعالي تتعلق بالملموسات والمشمومات والمذوقات من غير اتصال بمحالها ولا مماسة ولا تكيف بكيفياتها .

واستدلوا في إثباتها إلي أن الادراكات المتعلقة بها زائدة علي العلم للتفرقة الضرورية بينهما :وأما لزوم الاتصال بمحالها والتكيف بكيفياتها فهو لزوم عادي يتخلف في جانب الله تعالي كما في السمع والبصر .

ولأنها صفة كمال فلو لم يتصف بها لا تصف بضدها وهو نقص والنقص عليه محال فوجب اتصافه بها ، وهذا رأي القاضي وإمام الحرمين ومن وافقهما .

والقول الثاني : لله صفة تسمي الادراك زائدة علي العلم وقد استندوا إلي أن بين هذه الصفة ، وبين الاتصال بمتعلقاتها تلازما عقليا والاتصال مستحيل عليه تعالي واستحالة اللازم وهو الاتصال توجب استحالة الملزوم وهو الادراك ولا يلزم من نفيها الاتصاف بضدها لاحاطة العلم بمتعلقاتها ، والاعتماد في إثبات مثل هذه الصفات علي السمع ولم يرد بها سمع ولا دل عليها فعله تعالي فوجب تنزيه الاله عنها .

القول الثالث: التوقف وهو رأي فريق من العلماء لتعارض الادلة من المثبتين لها ، والنافين فلا يجزمون بثبوتها زيادة علي العلم لأن المعتمد في اثبات الصفات التي لا يتوقف عليها الفعل علي الدليل السمعي ولم يرد بها سمع . أما قوله تعالي : ﴿**وهو يدرك الأبصار**﴾ فالمعني وهو يحيط بهاعلما .

ولا يجزمون بنفيها لأنه انما يتمشي علي قول بعض الظاهرية أنه لا صفة له وراء هذه السبع وهذا القول هو الأصح .

= (بذى أتانا السمع) أى بهذه الصفات الثلاثة أتانا المسموع أى الدليل السمعى فقد ورد بمشتقاتها والوصف بالمشتق يؤذن بقيام أصل الاشتقاق بالموصوف .

قال صاحب الجوهرة :

فهـل له إدراك أو لا خلـف وعند قوم صح فيه الوقف (١)

* * *

صفة التكوين

رأي الماتريدية :

أنها صفة قديمة قائمة بذاته تعالي يوجد بها الممكنات ويمنعها ولها أسماء باعتبار ما تتعلق به فان تعلقت بالوجود تسمي ايجاد وان تعلقت بالعدم تسمي إعداما وان تعلقت بالحياة تسمي إحياء وهكذا ،ويطلقون عليها اسم صفات الافعال واذا فما وظيفة القدرة ؟ قال الماتريدية وظيفة القدرة أنها تهئ الممكن بحيث تجعله قابلا للوجود والعدم قبولا استعداديا وهذا غير قبول الممكن الذاتي الذي هو القبول الامكاني .

* * *

أما رأي الأشاعرة

فهو أن لله صفات التكوين المعبر عنها بصفات الأفعال حادثة لأنهاعبارة عن تعلقات القدرة التجيزية الحادثة فليست صفة قديمة .

* * *

رأي أهل السنة في صفات المعاني (صفات الذات)

قالوا إن لله صفات قائمة بذاته زائدة عليها تسمي صفات المعاني واستدلوا علي إثباتها بما يلي :

---

(١) إذا اردت تحقيق مسألة الادراك فاقول لك هل لله صفة زائدة على ما سبق تسمى الادراك أو ليس له الادراك (خلف) فى الجواب عن هذا أى اختلاف بين العلماء فمنهم من يثبته ومنهم من نفاه ومنهم من توقف وأشار إلى الأخير بقوله (وعند قوم صح فيه الوقف) أى التوقف عن الجزم باثبات هذه الصفة أو نفيها وهو أصح الأقوال وكما اختلف فى الادراك اختلف فى الكون مدركا.

وصف الله سبحانه وتعالي نفسه بالمشتق وهو كونه تعالي قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما . والوصف بالمشتق يؤذن بقيام أصل الاشتقاق بذات الموصوف لأن شرط صدق المشتق علي الموصوف قيام أصل الاشتقاق بذاته فكونه تعالي قادرا يقتضي ويستلزم قيام القدرة بذاته تعالي وكذا كونه مريدا الخ فيثبت له القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام .

* * *

رأي المعتزلة في صفات المعاني

وقد نفي المعتزلة هذه الصفات قائلين: ليس لله صفات زائدة علي الذات هي القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر ،والكلام ، بل الله قادر بذاته مريد بذاته عالم بذاته فليس الا الذات فقط لكنها من حيث التأثير قدرة ومن حيث التخصيص ارادة ومن حيث الانكشاف علم وهكذا فصفاته تعالي عين ذاته . ثم أوردوا شبهة علي أهل السنة حاصلها :

ان الصفات الوجودية «المعاني» إما أن تكون حادثة فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالي وخلوه تعالي عنها أزلا وكلاهما محال عليه تعالي.

وإما أن تكون قديمة فيلزم تعدد القدماء وقد كفرتم النصاري بزيادة قديمين فكيف بالأكثر؟

* * *

جواب أهل السنة علي شبهة المعتزلة

وهو تقرير لحكم صفات الذات وهو أنها ليست عين الذات ولا غيرها وقد قال أهل السنة ردا علي هذه الشبهة :إن هذه الصفات القديمة القائمة بذاته ليست [1] غيرا منفكة عن الذات قائمة بنفسها حتي يلزم تعدد

---

(١) ولكنها ليست غيرا بهذا المعني ، وقد وقع التسامح باضافة ما للذات للصفات كأن تقول تواضع كل شئ لقدرته

القدماء المتغيرة المستحيل وانما هي صفات لازمة للذات لا تنفك عنها فلا يلزم التعدد المحال لأنه ليست هناك الا ذات واحدة وصفات لازمة لها فالمراد من الغير، المنفك عن الذات لا مطلق غير .

وليست صفاته عين ذاته للتفرقة الضرورية بين الذات والصفات ولما يلزم عليه من كون القدرة عين الارادة وعين العلم لأن كلا منهما علي رأيهم عين الذات وهذا ظاهر البطلان .

* * *

تنبيه

صفات الذات : هي ما قامت بالذات أو اشتقت من معني قائم بالذات كالعلم وعالم . وخصصت اصطلاحا بصفات المعاني .

وحكمها : أنها قائمة بذاته تعالي زائدة عليها وأنها ليست غير الذات ولا عينها كما تقدم .

وصفات المعاني : واجبة لذات الله تعالي لا بذاتها لأن الذات اقتضت كمالاتها فهي مؤثرة فيها بالتعليل والايجاب وقد جري علي هذا الرأي الشيخ عبد السلام في شرح الجوهرة ، أما رأي السنوسي ومن تبعه فهو أن صفات المعاني واجبة بذاتها مثل وجوب الذات .

والصفات النفسية : وهي الوجود عين الذات .

والصفات السلبية : غير الذات أي ليست قائمة بها لأنها عديمة .

وصفات الأفعال : هي ما كانت خارجة عن الذات أو اشتقت من معني خارج عنها مثل الخلق والرزق والاحياء والإماتة ويطلق عليها اسم صفة التكوين ، وهي حادثة عند الأشاعرة وهي غير الذات أي منفكة عنها وقديمة عند الماتريدية .

قال صاحب الجوهرة:

متكلم ثم صفات الذات ليست بعين أو بغير الذات(١)

* * *

تقسيم صفات المعاني من حيث التعلق وعدمه وأنواع التعلق وما تتعلق به

صفات المعاني قسمان :

١- غير متعلق وهو ما لا يقتضي أمرا زائدا علي قيام الصفة بموصوفها وهي الحياة.

٢- ما يتعلق وهو بقية صفات المعاني .

وضابطه : أنه ما يقتضي أمرا زائدا علي قيام الصفة بموصوفها. مثل القدرة فانها تقوم بالذات وتستلزم أمرا آخر هو التأثير في الممكن ، والعلم فانه يقوم بالذات ويستلزم أمرا هو انكشاف الأشياء والكلام فانه يقوم بالذات ويقتضي لذاته معني يدل عليه فهذا الاستلزام هو ما يسمي بالتعلق.

والمتعلق من الصفات ثلاثة أقسام:

الأول : ما يتعلق بالممكنات . وهي القدرة والارادة لكن جهة التعليق في القدرة التأثير ، وفي الارادة تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه .

أما القدرة فهي عامة التعلق بجميع الممكنات لقوله تعالي: ﴿**وهو علي كل شئ قدير**﴾.

والمراد من الممكن لذاته فما وجب لغيره كإيمان من علم الله إيمانه فالقدرة تتعلق به تنجيزيا حادثا وما استحال لغيره ككفر من علم الله إيمانه فتتعلق به القدرة أيضا لكن تعلقها صلوحي أما الواجب الذاتي كذات الله والمستحيل الذاتي كشريك الباري فلا تتعلق بهما القدرة لما يلزم من تعلقها بهما من تحصيل الحاصل أو قلب الحقائق .

(١) بعد أن أخبرتك بما تقدم اخبرك بحكم صفات الذات التي هي صفات المعاني وهو أنها ليست عين الذات ولا غيرها أي ليست عينا لأن مفهوم الذات غير مفهوم الصفة وإن كانت الصفة لازمة لها ولا غيرا منفكا عنها وفي هذا رد علي المعتزلة كما وضحناه.

ولها تعلقان اجمالا [١] صلوحي قديم ، وهو صلاحيتها أزلا للايجاد والاعدام فيما لا يزال ويكون بالممكن قبل وجوده.

٢- وتنجيزي حادث وهو الايجاد والاعدام بالفعل للممكن.

وتعلقات القدرة لا تتناهي لأن منها نعيم الجنة وهو غير متناه والقدرة صفة واحدة لا تتعدد وان تعدد مقدورها وتباينت أحواله لأنها لو تعددت لزم اجتماع مؤثرين علي أثر واحد .

وأما الإرادة فهي مثل القدرة في :

١- وجوب عموم تعلقها بالممكنات التي منها الشرور والقبائح لقوله تعالي : ﴿**إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون**﴾ وقوله تعالي : ﴿**فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا**﴾ .

٢- عدم تناهي متعلقاتها .

٣- وحدتها لدليل الوحدانية في الصفات.

ولها تعلقان : صلوحي قديم وهو صلاحيتها أزلا لتخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه ، وتنجيزي قديم وهو تخصيص الممكن أزلا بما يجوز عليه وهل لها تنجيزي حادث ؟ خلاف.

---

(١) وسبعة تفصيلا :

الأول : صلوحى قديم . الثانى : تتعلق بعدمنا فيما لا يزال قبل وجودنا .

الثالث :باستمرار الوجود بعد العدم .

الرابع : باستمرار العدم بعد الوجود . والثلاثة تتعلق بها تعلق قبضه بمعنى أن الممكن فى قبضة القدرة إن شاء أبقاه على حاله وإن شاء بدله .

الخامس : تتعلق بايجادنا بعد العدم .

السادس : وباعدامنا بعد الوجود .

السابع : وبإيجادنا للبعث تنجيزيا حادثا .

الثاني ما يتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم والكلام لكن تعلق العلم للانكشاف وتعلق الكلام تعلق دلالة .

أما العلم فهو عام التعلق بجميع الواجبات والممكنات والمستحيلات لقوله تعالي : ﴿ **وأن الله قد أحاط بكل شئ علما** ﴾ وقوله : ﴿ **والله بكل شئ عليم** ﴾ وقوله : ﴿ **عالم الغيب والشهادة** ﴾ ويجب اعتقاد أن علمه تعالي غير متناه من حيث تعلقه فانه يحيط بما هو غير متناه كنعيم الجنة كما يجب اعتقاده أنه صفة واحدة لا تتعدد وان تعددت معلوماته وتكاثرت وذلك لأن الناس انحصروا في فريقين أحدهما أثبت العلم القديم مع وحدته ، والآخر نفاه ولهذا لم يذهب إلي تعدد صفة العلم أحد يعتمد عليه .

وللعلم تعلق واحد تنجيزي قديم علي رأي السنوسي ومن تبعه وهو الصحيح ، وبعضهم جعل تعلقاته ثلاثة .

تنجيزي قديم بالنسبة لذات الله وصفاته .

وصلوحي قديم بالممكن قبل وجوده .

وتنجيزي قديم بالممكن بعد وجوده .

ويجب ملاحظة أن تعلق القدرة مبني علي تعلق الارادة ، وتعلق الارادة مبني علي تعلق العلم لكن الترتيب بينهما تعقلي في التعلقات القديمة .

ووجودي بين التعلق القديم والحادث أما بين تعلق القدرة الحادث وتعلق الارادة الحادث فقيل بينهما ترتيب خارجي وتعقلي وقيل تعقلي فقط .

أما الكلام فهو عام التعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات لصلوحه لها وهو صفة واحدة لا تتعدد لأنها تثبت بالسمع ولم يرد سمع بالتعدد وتعلقاتها لا تتناهي .

وله تعلق واحد وهو التنجيزي القديم إن قلنا إن الأمر والنهي لا يقتضيان وجود المأمور والمنهي .

أما إذا قلنا انهما يقتضيان وجود المأمور والمنهي ، فللكلام تعلقات ثلاثة :

١- تنجيزي قديم بغير الأمر والنهي .

٢- صلوحي قديم بالأمر والنهي قبل وجود المأمور والمنهي .

٣- تنجيزي حادث بالأمر والنهي بعد وجودهما .

الثالث : ما يتعلق بالموجودات :وهو السمع والبصر والادراك علي القول به ولايلزم من اتحاد المتعلق اتحاد الصفة بل لكل صفة انكشاف يغاير انكشاف الصفة الأخري ولا يعلم حقيقته الا الله .

ويثبت لهذه الصفات ما يثبت لغيرها من عموم التعلق وعدم تناهيه ووحدتها ولكل من هذه الصفات تعلقات ثلاثة علي القول بتعلقها بالموجودات :

١- تنجيزي قديم بالواجب وصفاته .

٢- صلوحي قديم بالممكن قبل وجوده .

٣- تنجيزي حادث بالممكن بعد وجوده .

أما إذا قلنا بأن السمع يتعلق بالمسموع والبصر يتعلق بالمبصر والادراك يتعلق بالمشموم والملموس والمذوق فلكل منها تعلقان :

١- صلوحي قديم بما يتعلق به قبل وجوده .

٢- تنجيزي حادث بما يتعلق به بعد وجوده .

وهذه الصفات الثلاثة مغايرة للعلم وكل واحدة منها تغاير الأخري لأن هذه الصفات تثبت بالسمع والمدلول لغة لكل واحدة منها غير المدلول للأخري فوجب حمل ما ورد علي ظاهره من اثبات المغايرة حتي يثبت خلافه ولم يثبت خلافه فلا اتحاد واتحاد المعلق لا يوجب اتحاد الحقيقة فقد اتحد متعلق العلم والكلام مع اختلاف حقيقتها .

قال صاحب الجوهرة :

وغير علم هذه كما ثبت بلا تناهي ما به تعلقت[١]
وكل موجود أنط للسمع به ارادة والعلم لكن عم ذي[٢]
ووحدة أوجب لها ومثل ذي ومثل ذا كلامه فلنتبع[٣]
وعم أيضا واجبا والمتبع كذا البصر ادراكه ان قيل به[٤]
فقدره بممكن تعلقت ثم الحياة ما بشئ تعلقت[٥]

* * *

الصفات المعنوية

أثبتها بعض علماء الكلام من الماتريدية ،والمعتزلة لأنهم يثبتون الحال التى هى واسطة بين الموجود والمعدوم فقالوا لله تعالى صفات ثابتة ليست موجودة ولا معدومة معللة بقيام صفات المعانى بالذات عند الماتريدية ومعللة بالذات المؤثرة عند المعتزلة .

فصفات المعانى هى كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات وهى كونه تعالى قادرا وكونه مريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما ومدركا عند من أثبت الادراك .

---

(١) إذا أردت معرفة تعلقات الصفات فاقول لك (قدرة) تعلقت بممكن متلبس بعدم التناهى فمتعلقاتها لا تنتهى إلى حد إذ منها نعيم الجنة .

(٢) وواجب القدرة وحدة لأن تعددها لا يقتضيه معقول ولا منقول :

(ومثل ذى) ومثل القدرة إرادة فى تعلقها بالممكن وعدم تناهى متعلقاتها ووحدتها وإن اختلفت جهة التعلق فهى إيجاد وإعدام وفى الإرادة تخصيص والعلم مثل القدرة فى الأمور الثلاثة (لكن عم ذى) أى جميع الممكنات .

(٣) وشمل أيضاً الواجب والمستحيل (ومثل ذا كلامه فلنتبع) ومثل علمه كلامه فى عموم تعلقه لجميع الممكنات والواجبات والمستحيلات وفى عدم تناهى متعلقاته وفى وحدته فلنتبع القوم فيما أثبتوه من التعلقات .

(٤) (وكل موجود أنط للسمع به) أى أعتقد تعلق السمع الأزلى بكل موجود كذا البصر مثل السمع فى تعلقه بكل موجود وكذا إدراكه على القول به مثل البصر فالصفات الثلاثة تتعلق بالموجود .

(٥) وهذه الصفات الأربعة الكلام والسمع والبصر والإدراك غير العلم وإن اتحد المتعلق ثم الحياة لا تتعلق بشئ موجود أو معدوم .

والدليل على ثبوتها لله تعالى ما ورد من قوله تعالى: ﴿ **وهو على كل شئ قدير** ﴾ وقوله: ﴿ **فعال لما تريد** ﴾ وقوله: ﴿ **وهو بكل شئ عليم** ﴾ وقوله: ﴿ **الله لا إله إلا هو الحى القيوم** ﴾ وقوله: ﴿ **وهو السميع البصير** ﴾ وقوله: ﴿ **وكلم الله موسى تكليما** ﴾.

ولأن جميعها صفات كمال يصح أن يتصف بها كل حى وكل ما كان كذلك يجب ثبوته لله حتى ينتفى عنه ضده فهى اذا واجبة لله تعالى.

أما جمهور الأشاعرة فقد أنكروا الصفات المعنوية لأنهم لا يعترفون بالحال بل يقولون ثبوت الحال من الحال.

ولا يغيب عنك أن انكارهم لكونه تعالى قادرا مريدا ليس إنكارا للقادرية أو قيام القدرة بالذات مثلا بل ينكرون أن الكون قادرا صفة زائدة على صفات المعانى ويقولون لا معنى لكونه تعالى قادرا مريدا. إلا قيام القدرة والارادة بالذات.

قال صاحب الجوهرة:

حى عليم قادر مريد   سميع بصير ما يشاء يريد (١)

---

(١) اختلف شراح الجوهرة فى المقصود من هذا البيت فقال بعضهم المراد ذكر مجرد الأسماء المأخوذة من الصفات لبيان وجوب قيام الصفة بالموصوف ردا على من أنكر قيام بعضها بالموصوف كالكلام والإرادة ولم يرد بيان الصفات المعنوية لأنه قال: «حى» ولم يقل كونه حيا وهؤلاء لا يعترفون بالحال فالأمور عندهم ثلاثة موجودات ومعدومات وأمور اعتبارية سواء كانت انتزاعية كقيام زيد المنتزع من هيئة أو اختراعية كبحر من زئبق.

وقال البعض الآخر وهم المثبتون للأحوال أن المقصود بيان الصفات المعنوية والأمور عند هؤلاء أربعة موجودات ومعدومات، وواسطة وهى الأحوال لأنها لم تصل الى درجة الموجود حتى ترى ولم تنحط درجة المعدوم حتى تكون عدما محضا وأمورا اعتبارية.

ومعنى حى: هو الذى تكون حياته لذاته، ومعنى عليم هو الذى علمه شامل لكل ما من شانه أن يعلم ومعنى قادر هو الذى إن شاء فعل وأن شاء ترك فهو المتمكن من الفعل والترك ومعنى مريد: هو الذى تتوجه اراداته الى الممكن فتخصصه ببعض ما يجوز عليه ومعنى سميع: هو الذى يسمع كل موجود ومعنى بصير: هو الذى يبصر كل موجود.

(ما يشاء يريد) بيان لمذهب الجمهور القائل باتحاد المشيئة والارادة ردا على الكرامية القائلين المشيئة صفة ازلية والارداة صفة حادثة تتعدد بتعدد مراداته تعالى وهى شئونه فى خلقه وما شئونه الآن يبديها ولا يبتديها يرفع اقواما ويخفض آخرين.

مذكرة التوحيد حسن السيد متولى المكتبة الأزهرية للتراث

مبحث الأسماء والصفات

والمراد بأسمائه تعالى: ما دل على مجرد ذاته كالله أو باعتبار الصفة كالعالم والقادر فأسماؤه تعالى جامعة للاسمية والوصفية كالرحمن ورد أسما وورد وصفا، والمراد بالصفة، ما دل على معنى زائد على الذات.

رأى علماء التوحيد فى قدم الأسماء وحدوثها:

قال أهل السنة أن أسماءه تعالى قديمة لأن الله تعالى سمى نفسه بها قديما وليس من وضع البشر والتسمية أزلا هى دلالة كلامه أزلا على معانى الأسماء أو هى قصد الله أزلا أن تكون الألفاظ الموجودة فى علمه دالة عليه فيما لا يزال ويدل لمذهبهم قول النبى ﷺ: « ما أصاب عبدا قط هم أو غم أو حزن فقال اللهم انى عبدك وابن عبدك وابن أمتك ناصيتى بيدك ماض فى حكمك عدل فى قضاؤك أسألك بكل اسم سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب أن تجعل القرآن ربيع قلبى ونور بصرى وجلاء حزنى وذهاب غمى وهمى إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرجا» رواه الحافظ وغيره.

وأما المعتزلة فقالوا إن أسماءه تعالى حادثة لأنها من وضع البشر.

قدم الصفات

أما صفاته الذاتية وهى صفات المعانى فقديمة وقائمة بذاته تعالى.

والدليل على قدمها أنها لو لم تكن قديمة لكانت حادثة ولو كانت حادثة للزم قيام الحوادث بذاته تعالى وخلو الذات عنها قبل حدوثها مع أنها صفة كمال وكلاهما محال عليه تعالى فما أدى اليه هو حدوث الصفات محال فيثبت لها القدم.

أما الصفات السلبية فليست قديمة بل أزلية، بناء على التفرقة بين القديم والأزلى.

وأما صفات الأفعال التى يطلق عليها اسم صفة التكوين فهى حادثة عند الأشاعرة لأنها عبارة عن تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة وقديمة عند الماتريدية.

هل أسماؤه وصفاته توقيفية؟

ذهب جمهور أهل السنة الى أن أسماءه توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله اسما أو صفة الا اذا ورد بذلك توقيف واذن من الشارع فما ورد به اذن جاز اطلاقه عليه. وان أوهم كالصبور والشكور والحليم، وما لم يرد به اذن يمتنع اطلاقه عليه وورود الاذن انما يكون بورود الاسم أو الصفة فى كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة مثل الله والقادر والعالم أو اجماع مثل الصانع والواجب والقديم والموجود.

أما السنة الضعيفة فان كانت هذه المسألة عملية فهى كافية فى الاذن بالاطلاق وان كانت اعتقادية فلا تكفى فيه.

أما مذهب المعتزلة فانهم يجوزون إثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وان لم يرد به توقيف من الشارع.

قال صاحب الجوهرة.

وعندنا أسماؤه العظيمة كذا صفات ذاته قديمة [(١)]

واختير أن أسماءه توقيفية كذا الصفات فاحفظ السمعية [(٢)]

---

(١) وعندنا معشر أهل السنة أن أسماءه العظيمة وكذا صفات ذاته هى صفات المعانى قديمة خلافا للمعتزلة القائلين بحدوث الأسماء المنكرين لصفات الذات.

(٢) واختار جمهور أهل السنة ان أسماءه توقيفية أى يتوقف جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها فى كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع.

– كذلك الصفات مثل اسمائه فى كونها توقيفية فلا يجوز اثبات الصفة له تعالى الا بتوقيف من الشارع.

المستحيل فى حقه تعالى

يستحيل فى حقه تعالى اجمالا كل نقص وتفصيلا أضداد الصفات الواجبة له وهى العدم والحدوث، والفناء والمماثلة للحوادث فى الذات والصفات وفى الأفعال والافتقار الى الغير والتعدد فى الذات وفى الصفات وفى الأفعال والعجز عن الايجاد والاعدام، والكراهية، والجهل، والشك، والظن والوهم والصمم والعمى والبكم والموت تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

والدليل على استحالة هذه الصفات أنها صفات نقص، والله منزه عن النقائص وقد وجب لله أضدادها بالدليل فيثبت استحالتها فى حقه تعالى:

ويستحيل ضد ذى الصفات فى حقه كالكون فى الجهات (١)

الجائز فى حقه تعالى

يجوز فى حقه تعالى أن يتصرف فى الممكنات كما يشاء فيخلق العبد وأفعاله الاضطرارية باتفاق ويخلق أفعاله الاختيارية على رأى أهل السنة لقوله تعالى: ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾ ويوجد ويعدم ويرزق ويمنع ويعز ويذل ويشقى ويسعد ويوفق ما يشاء ويضل من يشاء ويرسل الرسل ويدبر الكون لأنه مالك له والمالك يتصرف فى ملكه كما يشاء.

قال تعالى: ﴿ **قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شىء قدير. تولج الليل فى النهار وتولج النهار فى الليل وتخرج الحى من الميت وتخرج الميت من الحى وترزق من تشاء بغير حساب** ﴾.

فالجائز فى حقه إذن فعل كل ممكن أو تركه.

---

(١) «ويستحيل ضد ذى الصفات» أى منافى الصفات الواجبة له والضد هنا مطلق المنافى سواء كان عدميا أو وجوديا فى حقه أى على ذاته مثل كونه فى جهة ومثل كونه جسما وغير ذلك مما بيناه وحكم معتقد الجهة أنه لا يكفر اذا كان من العوام وقيل إن كانت جهة العلو وكذلك معتقد الجسمية لا يكفر الا إذا فهم الجسمية كالاجسام.

والدليل على ذلك أنه لو وجب عليه فعل ممكن أو استحال عليه لما كان قادرا مختارا مريدا واحدا لكن قد ثبت له القدرة والإرادة والوحدة فانتفى وجوب ممكن أو استحالته عليه وثبت له جواز الفعل والترك.

قال تعالى: ﴿ **وربك يخلق ما يشاء ويختار** ﴾.

وقال ﷺ: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن».

قال صاحب الجوهرة:

وجائز فى حقه ما أمكنا ‏ ‏ ‏ ايجادا واعداما كرزقه الغنى [١]

فخالق لعبده وما عمل. ....

أفعال الله تعالى

كل موجود فهو فعله واختراعه لا خالق سواه وَلا مبدع للعالم الا اياه سبحانه خلق السموات والأرض وخلق كل شئ وقدره تقديرا.

وجميع أفعاله صادرة عن علمه وارادته واختياره وقدرته يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها له ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء.

ولا شئ مما يصدر عن المختار بواجب عليه فهو الخالق للتوفيق والخذلان المنجز للوعد والوعيد المتفضلْ بالثواب والقاضى بالعقاب، بيده سعادة العباد وشقاؤهم، ميسر لكل ما خلق له ومريد للخير والشر.

فلا يجب عليه شئ كما قالت المعتزلة لأنه القاهر القادر المختار المريد

---

(١) «جائز» خبر «ما أمكنا» مبتدأ «ايجاداً واعداما» تمييز محول عن المضاف اليه التقدير وايجاد ما أمكن واعدامه جائز كل منهما فى حقه تعالى ومثل الفعل الممكن رزق الله العبد الغنى ومثال الترك عدم رزقه.

«فائدة» الغنى الشاكر افضل عند الجمهور من الفقير الصابر، الغنى الشاكر هو الذي قام بوظائف الغنى من البذل والإحسان والمواساة وأداء حقوق المال وشكر الله تعالى والفقير الصابر هو الذى قام بوظائف الفقر من الرضا والصبر والقناعة.

العالم ﴿ **وربك يخلق ما يشاء ويختار الا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين** ﴾ وليس علة ولا طبيعة تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

التوفيق « الهداية » [1] **والخذلان « الضلال »**:

من الجائز فى حقه تعالى خلق الهداية والضلال.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ **فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد فى السماء** ﴾ وقوله: ﴿ **انك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء** ﴾ وقوله: ﴿ **أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم فى الخيرات بل لا يشعرون** ﴾.

معناها: التوفيق لغه التأليف، واصطلاحا خلق قدرة الطاعة فى العبد والداعية إليها «والخذلان» لغة ترك النصرة والاعانة واصطلاحا خلق قدرة المعصيه فى العبد والداعية اليها والمراد بالقدرة سلامة الأسباب والآلات فالأسباب الأشياء التى تكون حاملة على الفعل والآلات الأشياء التى يحصل بها الإعانة على الفعل فالماء للوضوء من الأسباب العرفية للصلاة والأعضاء التى تحاول بها الطاعة آلات لها والمراد بالداعية الميل النفسانى للعمل. وبهذا القيد خرج الكافر من تعريف التوفيق كما خرج المؤمن من تعريف الخذلان وهذا رأى إمام الحرمين. والمؤمن العاصى موفق، وقيل واسطة، وقيل موفق من حيث طاعته ومخذول فيما عصى فيه.

أما رأى الأشعرى: فإنه عرف قدرة الطاعة بأنها العرض المقارن للطاعة وقدرة المعصية بالعرض المقارن للمعصية، والقدرة شرط فى الفعل وليست علة وهى صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل وحيث إن القدرة عرض وجب مقارنتها للفعل.

فالتوفيق عنده: خلق قدرة الطاعة فى العبد: والخذلان خلق قدرة

---

(١) بمعنى الإيصال إلى المطلوب فعلها يتعدى بنفسه وهى لا تسند الا لله أما إذا تعدى فعلها بحرف الجر فمعناها الدلالة ويستند لغير الله.

المعصية . فالموفق لا يعصى من حيث ما وفق فيه، والمخذول لا يطيع من حيث ما خذل فيه . وقبل النظر فى التعريفين للإمامين نقول :

إن للقدرة اطلاقين: الأول سلامة الأسباب والآلات .

والثانى العرض المقارن بالمعنى الأول ممكنة وعليها مدار التكليف، والمعنى الثانى امتثال، ويشير الى القدرة بالمعنى الأول قوله تعالى: ﴿ **فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا** ﴾ وإلى إطلاقها بالمعنى الثانى قوله :﴿ **ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون** ﴾ ومن هذا نجد أن تعريف إمام الحرمين ظاهر لأن كل مكلف فيه قدرة الطاعة والمعصية .

وأما تعريف الأشعرى ففيه تكليف للعاجز لأن الصدرة لا تتحقق عند المكلف أثناء التكليف بل أثناء العمل اذ من رأيه أن العرض لا يبقى زمنين ولا يفيد فى هذا قولهم انه تكليف بالقوة القريبة، أما من قال ببقاء العرض زمانين فلا مانع عنده من تقديم القدرة على الفعل وهى ليست مؤثرة وقد تطلق القدرة على القوة المنبثة فى العضلات التى هى مبدأ للأفاعيل المختلفة بانضمام ارادات لها وهى متقدمة على الفعل فلعل إمام الحرمين والمعتزلة أرادوا هذا .

قال صاحب الجوهرة :

موفق لمن أراد أن يضل   وخاذل لمن أراد بعده [١]

الوعد والوعيد

ومن الجائز فى حقه تعالى انجاز الوعد والوعيد .

أما الوعيد : فإنه وإن جاز تخلفه عقلا إلا أنه يجب انجازه شرعا عند الأشاعرة والماتريدية لقوله تعالى: ﴿ **وعد الله لا يخلف الله وعده** ﴾ وقوله تعالى: ﴿ **إن الله لا يخلف الميعاد** ﴾ أى الوعد، ولأنه لو تخلف الوعد للذم الكذب والسفه والخلف واللازم باطل لأنه نقص يجب تنزيه الله عنه .

---

(١) أى موفق للشخص الذى أراد وصوله لرضاه ومحبته وخاذل الذى أراد بعده عن رضاه ومحبته .

أما الوعيد فبعد اتفاق أهل السنة على جواز تخلفه عقلا اختلفوا فى جواز التخلف شرعا :

فذهب الأشاعرة الى الجواز مستدلين بأن خلف الوعيد كرم يمتدح عليه فاعله فيجوز على الله لأنه أكرم الأكرمين. والوعد حق العباد على الله بجعله تعالى لأنه الضامن للعطاء فهو أولى بالوفاء والوعيد حق الله تعالى على عباده وصاحب الحق له أن يستوفيه وله أن يعفو عنه وأولاهما بربنا العفو لأنه عفو غفور.

وذهب الماتريدية الى وجوب انجازه شرعا لأنه يلزم من تخلفه نقائص يجب تنزيه الاله عنها وهى :

١ - الكذب فى خبره تعالى وهو القائل: ﴿ **ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها** ﴾.

٢ - تبديل القول وقد قال تعالى : ﴿ **ما يبدل القول لدى** ﴾.

٣ - تجويز عدم خلود الكافر فى النار، وهو خلاف ما قامت عليه الأدلة القطعية.

وقد أجاب الأشاعرة عن هذا بأنه لا يلزم من تخلف الوعيد « كذب » لأن الكريم اذا أخبر بوعيد بنى ذلك على مشيئته، يوضح هذا القول الرسول ﷺ : « من وعده الله على عمل ثوابا فهو منجز له، ومن أوعده على عمل عقابا فهو بالخيار إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ».

كما لا يلزم تبديل القول لأن الآية خاصة بوعيد الكفار أو من لم يرد الله العفو عنه.

ولا يلزم أيضا تجويز عدم خلود الكافر فى النار لأن جواز تخلف الوعيد فيما يجوز العفو عنه وقد بين هذا قول الله تعالى : ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾ وقد قيدت هذه الآية عموم قوله تعالى : ﴿ **إن الله يغفر الذنوب جميعا** ﴾ ومع اتفاق الأشاعرة والماتريدية على أن الكافر مخلد فى النار وعلى أن بعض المؤمنين يغفر لهم إلا أن الأشاعرة يقولون أن آيات الوعيد شملت هذا البعض المغفور له فظهر تخلف الوعيد له.

أما الماتريدية فقالوا: إن الآيات الواردة بعموم الوعيد مستثنى منها المؤمن المغفور له أما غير المغفور له وهو ما وردت الآيات بوعيده فلا بد من نفاذ الوعيد فيه لأن الوعيد لا يجوز تخلفه.

ويبنى على هذا الخلاف أنه يصح عند الأشاعرة أن تقول اللهم أغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم ولا يصح ذلك على رأى الماتريدية فظهر أن الخلاف حقيقى وإن جعله بعضهم لفظيا.

أما رأى المعتزلة فهو وجوب إنجاز الوعد والوعيد عقلا وشرعا.

قال صاحب الجوهرة:

ومنجز لمن أراد وعده (١).

السعادة والشقاوة

ومعناهما عند الأشاعرة: السعادة هى الموت على الإيمان، **والشقاوة**: هى الموت على الكفر فالسعيد من مات مؤمنا والشقى من مات كافرا فالعبرة بما يختم به للشخص، فالإيمان فى الخاتمة يدل على أن صاحبه قدر له السعادة أزلا، والكفر فى الخاتمة يدل على ما سبق فى علم الله من شقاوته: ويدل على هذا وصف الله تعالى من مات على الإيمان بالسعادة ومن مات على الكفر بالشقاوة فى قوله تعالى: ﴿ **يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقى وسعيد، فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد** ﴾.

﴿ **وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ** ﴾ وقول الرسول ﷺ: « السعيد من سعد فى بطن أمه، والشقى من شقى فى بطن أمه ».

وقال الرسول ﷺ: « إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون

---

(١) أى ومعط الذى أراد الله به خيرا ما وعده به على لسان نبيه أو فى كتابه والمراد الموعود به وفيه إشارة إلى عدم تخلف الوعد شرعا.

بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها » .

ويتضح من هذا أن الحكم على الشخص قبل موته لا يعرف إلا بعد موته. وإن السعادة والشقاوة وصفان ثابتان لا يتغيران ولا يتبدلان وأنهما حادثان لكونهما من صفات العبد، أما الإشقاء والإسعاد فأزليان باعتبار تعلق علم الله أزلا بهما .

ويترتب على السعادة الخلود فى الجنة وتوابعه: وعلى الشقاوة الخلود فى النار وتوابعه فمقصود الأشاعرة السعادة والشقاوة من حيث ترتيب آثارهما فى الآخرة .

أما مذهب الماتريدية فقالوا: السعادة هى الإيمان فى الحال . والشقاوة هى الكفر فى الحال فهما وصفان حادثان يتغيران ويتبدلان فقد يكون الانسان سعيدا وينقلب شقيا وبالعكس فالحكم على الشخص تابع لما قام به من إيمان أو كفر .

وبناء على الرأيين يصح أن يقال أنا سعيد إن شاء الله [1] باعتبار المآل على الرأى الأول، ولا يصح قول هذا على الثانى نظرا للحال .

والخلاف بينهما لفظى لأن مرجعه تفسير اللفظ مع الاتفاق فى الأحكام، فقد اتفقوا على :

١ - أن من مات مؤمنا فهو سعيد، ومن مات كافرا فهو شقى .

٢ - يجوز ارتداد المسلم غير المعصوم وإسلام الكافر غير المختوم عليه بالشقاوة .

---

(١) الآتى بالمشيئة إن قصد التبرك جاز بلا خلاف وإن قصد الشك ممنوع بالإجماع وإن أطلق فجائز عند الشافعى ممنوع عند مالك وأبى حنيفة .

٣ - لا يجوز الارتداد على من علم الله موته على الإيمان ولا الإسلام على من علم الله موته على الكفر.

قال صاحب الجوهرة مشيرا لمذهب الأشاعرة:

فوز السعيد عنده فى الأزل كذا الشقى ثم لم ينقل [١]

* * *

أفعال العباد [٢]

أما رأى جمهور أهل السنة: فهو أن الله خالق لجميع الأفعال.

١ - وأن بين الأسباب ومسبباتها تلازما عاديا بحيث يصح تخلفها.

٢ - ويرى جماعة منهم الغزالى أن بين الأسباب ومسبباتها تلازما عقليا لا يجوز تخلفها ولم يرتض جمهور أهل السنة هذا لأنه ربما جر معتقده إلى إنكاره المعجزات.

٣ - أما من اعتقد أن الأسباب تؤثر فى مسبباتها بقوة أودعها الله فيها كالمعتزلة فقد فسقه أهل السنة.

٤ - أما من قال أن الأسباب تؤثر فى مسبباتها بذاتها فهو كافر بالإجماع فالمذاهب فى علاقة السبب بمسببه أربعة كما علمت.

أما رأى المعتزلة والأستاذ أبى الحسن البصرى وإمام الحرمين والحكماء فهو أن الخالق للأفعال الاضطرارية هو الله أما الأفعال الاختيارية فهى مخلوقة بقوة

(١) فوز السعيد مقدر فى الأزل حال كونه سابقا فى علمه والعندية هى العلم والفوز الظفر بالخير. والأزل عدم الأولية وقوله كذا الشقى شقاؤه عنده فى الأزل مثل فوز السعيد، وفوز السعيد وشقاؤه الشقى لا باعتباره الوصف القائم به فى الحال من الإيمان والكفر بل باعتبار ما سبق أزلا فى علمه تعالى ثم لم ينقل ولم يتحول كل واحد منهما عما سبق أزلا فى علمه تعالى وإلا لزم انقلاب العلم جهلا وهو بديهى الاستحالة وهذا بيان لمذهب الأشاعرة بخلاف ما ذهب اليه الماتريدية كما هو موضح أعلاه.

(٢) ليس المراد بالفعل المعنى المصدرى الذى هو الايجاد والايقاع بل الحاصل بالمصدر أى ما تشاهده من الحركات كالصلاة والصيام لأن متعلق التكليف بالمفعول عند النحويين هو الفعل عند المتكلمين.

أودعها الله فى العباد لكن المعتزلة يقولون إن هذه القوة يصدر عنها الأفعال بالاختيار والأستاذ ومن معه يقولون بصدور الأفعال عن هذه القوة بالايجاب وهذا مخالف لما عليه أهل الحق.

وقد نقل عن الأستاذ أبى إسحاق الأسفراييني أن الفعل أثر لقدرة الله وقدرة العبد وهذا يتنافى مع كمال قدرة الله كما نقل عن القاضى أبو بكر ذات الفعل واقع بقدرة الله وكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد ومن رأى شارحنا تنزيه هؤلاء عما نقل عنهم.

أما الجبرية فالأفعال جميعها صادرة عن الله تعالى وليس للعبد أى تأثير وأما من نسب الأثر إلى الطبيعة وقال إن الأسباب تؤثر فى مسبباتها بطبيعتها وذاتها فالنار تحرق مثلا بطبيعتها وذاتها فهو كافر بالاجماع.

والذى يعنينا بيانه من هذه المذاهب الثلاثة: الجبرية، أهل السنة، المعتزلة.

* * *

مذهب الجبرية

إن العبد مجبور فى فعله فليس له قدرة ولا إرادة ولا اختيار بل هو كريشة معلقة فى الهواء تسيرها الأقدار كما تشاء فجميع الأفعال اضطرارية فالله أوجد الفعل فى العبد كما أوجده فى الجمادات وتنسب اليه الأفعال نسبتها إلى الجمادات مجازا من باب نسبة الشئ إلى محله لا إلى فاعله، فصام فلان وصلى يماثل نبت الزرع ونما. والثواب جبر والعقاب جبر والتكليف جبر، وقد قالوا بكفر هذه الطائفة بناء على ما يلزم مذهبهم واستدل الجبرية على مذهبهم بالآيات الدالة على عموم الخلق مثل قوله تعالى: ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾.

وبقولهم: إن فعل العبد إما أن يكون مخلوقا لله وحده أو للعبد وحده أولهما معا أو لا لله ولا للعبد والرابع باطل لإستحالة وجود الفعل بدون فاعل

والثالث باطل لما يلزم عليه من دخول مقدور واحد تحت قدرتين والثانى باطل لأن الدليل من العقل والنقل قضى بأن المؤثر فى جميع الأشياء هو الله سبحانه وتعالى لما يلزم عليه من إخراج بعض الأشياء عن قدرة الله تعالى مع أنه على كل شئ قدير ولم يبق إلا الأول وهو ما نقول به .

وبهذا لا يكون للعبد تأثير فى أى فعل فيكون مضطرا فى جميع أفعاله وهذا المذهب ظاهر الفساد لما يأتى :

١ – لأنه يؤدى إلى عدم فائدة التكليف وإرسال الرسل وأنه لا معنى للثواب على الطاعة والعقاب على العصيان وهذه أمور مجمع على صحتها وما صادم الإجماع فهو باطل، أما دخول مقدور واحد تحت قدرتين فلا يكون باطلا إلا إذا كانتا للتأثير والإيجاد .

أما إن تعلقت قدرة الله به على سبيل التأثير وقدرة العبد على سبيل الكسب فلا مانع وهو مختار أهل السنة .

٢ – الضرورة والمشاهدة يؤيدان أن كل انسان له أفعال اختيارية وأخرى اضطرارية لما يدركه كل شخص من الفرق بين حركة ارتعاشه وحركة توجهه لزيارة محبوب لديه مع تأييد النقل لهذا قال تعالى : ﴿ **فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر** ﴾ .

٣ – الإجماع القائم على أن الأفعال تنقسم إلى قسمين اضطرارية واختيارية .

* * *

مذهب أهل السنة

أفعال العباد نوعان :

١ – نوع اضطرارى كالسقوط من مرتفع ودقات القلب وهذا النوع مخلوق لله تعالى وليس لقدرة العبد أى دخل فيه ولهذا لا مؤاخذة فيه على العبد وهو محال اتفاق بين أهل السنة والمعتزلة .

٢ – نوع اختيارى لقدرة العبد علاقة به وتحديد نوع هذه العلاقة محل نزاع بين العلماء سنيين ومعتزلة وغيرهما.

فقال أهل السنة إن فعل العبد الاختيارى مخلوق لله تعالى وليس لقدراته علاقة به إلا على سبيل الكسب فالله موجد له والعبد كاسب له ومتصف به وهذا الكسب هو مدار التكليف والثواب والعقاب من أجله أرسلت الرسل وبسببه نمدح أو نذم.

ولبيان معنى الكسب نقول: سمى أهل السنة علاقة قدرة العبد بالفعل الاختيارى كسبا اقتداء بكتاب الله تعالى حيث قال ﴿ **لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت** ﴾ و الكسب لغة تحصيل الفعل: **واصطلاحا مقارنة القدرة للمقدور**.

وهذه المقارنة أمر اعتبارى لا تخرج العبد عن الجبر وقيل هو ارادة العبد للفعل أو صرف ارادة العبد له أى جعلها متوجهة إليه والإرادة والصرف وإن كانا من العبد كان خالقا وإن كانا من الله كان مجبورا لهذا كان تفسير الأشاعرة للكسب غير مفيد لبيان المذهب مما جعل الماتريدية يقولون فى تعريفه: أنه العزم والتصميم على الفعل وذلك لأن كل عمل يمر بمراحل ثلاث:

١ – ميل ورغبة من خلق الله.

٢ – عزم وتصميم من خلق العبد.

٣ – وجود الفعل بقدرة الله.

وعلى هذا يجب تخصيص العمومات الدالة على أن الله موجد لجميع الأشياء بفعل واحد قلبى يوجده العبد حتى يصح التكليف وينتفى الجبر.

الفرق بين الكسب والخلق: يتضح الفرق بتعريف كل منهما وبيان الحكم المترتب على كل تعريف وللكسب تعريفان:

١ – ما يقع به المقدور من غير صحة انفراد القادر به.

٢– ما يقع به المقدور فى محل قدرته ، ويترتب عليهما :

(١) أنه لا يلزم من الكسب وجود المكسوب .

(٢) وأنه يلزم اتصاف الكاسب بما كسب .

أما الخلق فله تعريفان :

١– ما يقع به المقدور مع صحة انفراد القادر به .

٢– مايقع به المقدور لا فى محل قدرته ويترتب عليهما :

(١) أنه يلزم من الخلق وجود المخلوق .

(٢) لا يصح اتصاف الخالق بما خلق .

*** أدلة أهل السنة على مذاهبهم – النقلية :**

قوله تعالى :﴿ **ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شئ فاعبدوه** ﴾ فالشئ هو الموجود وفاء فاعبدوه أذنت بأن مناط العبادة هو الخلق فلو صح أن غير الله خالق لاستحق أن يعبد مع أنه لا يعبد الا الله باتفاق المليين وقوله: ﴿ **هل من خالق غير الله** ﴾ فاستفهام انكارى معناه النفى مع وجود من الاستغراقية فيفيد نفى كل فرد من الخالقين عن جنس مغاير لله .

وقوله: ﴿ **والله خلقكم وما تعملون** ﴾ فما مصدرية أى وعملكم أو موصولة أى والذى تعملونه أما كونها نافية فغير ظاهر ، وقوله:﴿ **وخلق كل شئ فقدره تقديرا** ﴾ .

ولا وجه للمعتزلة فى قولهم ان هذه العمومات خصصت بالآيات التى أثبتت الأفعال للعباد .

أما العقلى : فهو لو كان العبد موجدا لأفعاله الاختيارية لكان عالما بتفاصيلها لكن علمه بالتفاصيل باطل فبطل ما أدى اليه وهو ايجاده للأفعال وثبت أن الموجد هو الله تعالى .

وبيان الملازمة : أن إتيان العبد لفعل مغاير لما توجهت إرادته اليه ممكن

لأن الفعل وما يغايره بالنسبة للقدرة مستويان فلابد من ترجيح كل جزء من أجزائه لزم أن العلم يكون تفصيليا وقول المعتزلة بكفاية العلم الاجمالى فى الخلق باطل وجه بطلان التالى : ان الفاعل لأى فعل لا يدركه ادراكا تفصيليا فالكاتب مثلا يصور الحروف والكلمات بتحريك الأنامل من غير شعور بما للأنامل من أجزاء من ادراك لحركاتها على التفصيل ويكفى بيان عدم علم العبد بما يأتيه من الأفعال فشله فى كثير من أفعاله ، والعلم التفصيلى يستدعى معرفة الأسباب والموانع وليس هذا مقصودا للعباد ، سبحان من أحاط بكل شئ علما .

أما الدليل على كسب العبد فقد ثبت بالضرورة أن لقدرة العبد مدخلا فى أفعاله الاختيارية بالكسب أرشد اليه الله تعالى فى قوله : ﴿ **لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت** ﴾ .

* * *

مذهب المعتزلة

« الله خالق للأفعال الاضطرارية » .

أما الأفعال الاختيارية فهى مخلوقة للعباد بقدرة خلقها الله تعالى فيهم . وفوض لها أمر خلق الأفعال الاختيارية وليس لقدرة الله أى دخل فى ايجادها واستدلوا بالعقل والنقل أما العقل فهو لم يكن العبد . موجودا لفعله الاختيارى بالاستقلال لزم على ذلك بطلان أمور مجمع على صحتها وهى :« المدح والذم والثواب والعقاب وإرسال الرسل والتكاليف ، اذ كيف يمدح أو يذم أو يثاب أو يعاقب على فعل غيره وكيف يكلف بما لم يفعله لكن التالى باطل لمخالفته للاجماع فبطل ما أدى اليه وهو كونه غير موجد وثبت نقيضه وهو كونه موجدا » .

لكن أهل السنة يقولون انما يلزم هذا الباطل الجبرية لأنهم لم يثبتوا للعبد كسباً لكن لا يلزم على مذهبنا لأننا أثبتنا للعبد كسبا هو مدار صحة هذه

الأمور، أما النقلى فآيات منها قوله تعالى: ﴿**من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها**﴾ وقوله: ﴿**من يعمل سوءا يجز به**﴾ وقوله: ﴿**كل امرئ بما كسب رهين**﴾ وقوله: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾. وعورضت هذه الآيات وأمثالها بآيات العموم مثل قوله تعالى: ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾.

ونظرة إلى الأقوال السابقة فى أفعال العباد يتبين لك فساد مذهب الجبرية كما بينا ويتضح لك أيضا ضعف مذهب المعتزلة مما يأتى:

١- ان تصحيح التكاليف ونفى الجبر اللذان دفعا المعتزلة إلى القول باستقلال قدرة العبدليستندوا فى صحتها إلى الكسب فلا داعى لما ذهب اليه المعتزلة لأن فيه شبه شرك بالله تعالى وكمال التنزيه لا يكون الا بعدم وجود فعل يشبه فعله تعالى فكيف تثبت المعتزلة للعبد خلقا وايجادا.

٢- قضى العقل والنقل بأن قدرة الله عامة التعليق بكل ممكن ولهذا يجب بقاء الآيات الواردة فى كتاب الله على عمومها والتأويل فى الآيات التى استند اليها المعتزلة بأن فيها تجوزا فى الاسناد أو المسند فيكون الاسناد لغير الموجود أو يكون المسند وهو العمل هو الكسب.

واذا فعلينا بأن نؤمن بأن الله جل شأنه خالق لجميع الأفعال كما يقول أهل السنة وليس لقدرتنا فى العمل الا لما للأسباب فى مسبباتها من تعلق وارتباط.

ولا نحكم بكفر الجبرية ولا المعتزلة لأنهم متأولون أصحاب شبه قوية، وما دفعهم إلى مقالاتهم هذه الا كمال التنزيه لله أن يكون له شريك فى ملكه أو يكون عابثا أو ظالما فى حكمه.

ذلك أن الإيمان بالله ووحدانيته يدفع إلى القول بالجبر اذ لو كان هناك من يخلق فعلا لكان شريكا لله فى ناحية من ملكه.

والإيمان بالكتب والرسل والوعد والوعيد يحدو إلى القول بالتفويض اذ كيف يخلق فى العبد حركة المعصية ويأمره بالطاعة، الا أن يكون ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له اياك أن تبتل بالماء أم كيف يكون الفعل فعل الله ويعاقب العبد أليس جزاؤه على فعل غيره بغيا وظلما.

فهذه المحظورات من الجانبين الجأت كل فريق إلى الفرار من الطرف الذى تشتد فيه المحظورات عنده إلى الطرف الآخر لهذا كانوا غير كفار وان كان مذهب أهل السنة جديرا بالاعتقاد والله أعلم. وقد كفر بعض العلماء الجبرية باعتبار ما يلزم مذهبهم لكن من اعتقد مذهب الجبرية ليتخلص من مسئولية معاصيه فلا خلاف فى كفره.

قال صاحب الجوهرة:

فخالق لعبده وما عمل [١].

وعندنا للعبد كسب كلفا ولم يكــن مؤثرا فلتعرفــا

فليس مجبــورا ولا اختيارا وليس كلا يفــعل اختيــارا

* * *

الثواب[٢] والعقاب

الثواب: هو منفعة آجلة للعباد مقرونة بالتعظيم.

قال أهل السنة: ثواب المؤمنين فى الآخرة فضل الله تعالى يعطيه للطائعين باختياره وليس مستحقا للعباد واجبا عليه مقابل عملهم الطيب

---

(١) اذا ثبت انفراده تعالى بالخلق فالله خالق لعبده ولعمله. أو والذى عمله وهذا مذهب أهل السنة ومنه يعلم بطلان دعوى من قال أن شيئا يؤثر بطبعه أو بقوة أودعها الله فيه.

وعندنا أهل السنة للعبد المراد منه كل مخلوق يصدر عنه فعل اختيارى كسب كلفا أى كلفه الله وليس يفهم من اثبات الكسب رد مذهب الجبرية ولم يكن مؤثرا تأثير ايجاد فلتعرف هذا الحكم وهذا اشارة لرد مذهب المعتزلة ثم صرح بالرد عليهما بقوله فليس مجبورا بنسبة ولا اختيارا له بل هو مختار وهذا رد مذهب الجبرية وليس كلا يفعل اختيارا أى ليس يفعل أو يخلق أى فعل حال كونه مختارا وقاعدة النفى عموم السلب على حد قوله: ﴿والله لا يحب كل مختال فخور﴾ وهذا رد صريح لمذهب المعتزلة فأفاد النظم للمذاهب الثلاثة فى أفعال العباد.

(٢) اتفق على أن بنى آدم يثابون ويعاقبون وكافر الجن معذب فى الآخرة واختلف فى مؤمنهم فقيل كالانس وقيل لا ثواب لهم الا النجاة من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا وقيل يكونون فى ربض الجنة يراهم الانس ولا يرونهم وقيل يكونون فى الأعراف.

وأداء ما كلفهم به لأن التكليف فى مقابلة ما أنعم عليهم به من الخلق الحسن والعقل والسمع والبصر وغيرها من النعم التى لا تحصى فأداء ما كلفهم به لشكر هذه النعم فلا يستحقون شيئا على عملهم فان طاعات العبد وإن كثرت لا تفى بشكر بعض ما أنعم الله به عليه فكيف يتصور استحقاقه عوضا عليه واذا حصل لهم ثواب فبفضل الله تعالى ويجوز عقلا عدم اثابتهم لأنهم ملكه ولا يستحق المملوك شيئا على عمل يؤديه لمالكه واذا فثوابه بالفضل المحض وهو الاعطاء عن اختيار لا عن ايجاب ولا عن وجوب.

وأما تخليد المؤمنين فى الجنة فهو بمقتضى وعده الذى لا يتخلف قال تعالى: ﴿ **إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا * خالدين فيها لا يبغون عنها حولا** ﴾.

وقال المعتزلة : الثواب نفع مستحق للعباد فى مقابلة عملهم يجب على الله تأديته ويقبح منه تركه لوجهين:

الأول : ان التكليف لابد أن يكون لغرض حتى ينزه عن العبث وهذا الغرض عائد على العباد ومنفعة لاحقة لا سابقة لأنه يقبح من الكريم أن ينعم علينا بالنعم ثم يكلفنا المشاق فالتكاليف لحكمة عالية هى الانتفاع والثواب فهو حق للعباد على الله.

الثانى: الآيات الدالة على أن الثواب جزاء العمل ، ومنه قوله تعالى:﴿ **وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون ، جزاء بما كانوا يعملون** ﴾.

وقد رد أهل السنة بقولهم : ان التكليف لا لغرض وعلى فرض أنه لغرض، فالغرض منه شكر النعم السابقة ، وقد أوجبتم شكر النعم ورتبتم عليه وجوب المعرفة والنظر ، قال تعالى:﴿ **لئن شكرتم لأزيدنكم** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **فاذكرونى أذكركم واشكروا لى ولا تكفرون** ﴾.

أما الآية فانها لا تدل على الوجوب وكون الثواب جزاء للعمل فهو بفضل الله وجعله لا وجوبا عليه ويكفى كون العمل علامة على الثواب ومثله فى

الشاهد كمثل مكافأة عبدك على عمل له مع أنه مملوك لك فهذا فضل منك وليس واجبا عليك.

وإذا فثواب المطيع جائز عقلا وليس بواجب ووقوعه لازم لأن الله وعد به.

* * *

العقاب

وهو مضرة آجلة تلحق العاصين بعدل الله (العدل وضع الشئ فى محله من غير اعتراض على فاعله) أو المؤاخذة على فعل المعصية وهو جائز عقلا على الله تعالى لأن العقاب والمعاقب حقه وملكه. وله التصرف فى ملكه كما يشاء لا يسأل عما يفعل.

واذا ففعل المعصية لا يلزمه العقاب وأما تخليد الكافر فى النار فهو بمقتضى وعيده الذى لا يتخلف فى حق الكافر قال تعالى : ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾.

وقالت المعتزلة: يجب على الله عقاب الكافر ومرتكب الكبيرة الذى لم يتب من ذنبه لأمور:

١- لأن تركه يقتضى التسوية بين المطيع والعاصى وهذا ينافى العدل والله تعالى لم يسو بينهما فى كتابه قال تعالى :﴿ **أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لايستوون** ﴾ **وقال** :﴿ **أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون** ﴾.

٢- فى ترك العقاب إغراء للعاصى على المعصية لأن شهوة الفسوق ودواعيها مركبة فينا فلو لم يكن العقاب مقطوعا به لما تركنا قضاء شهواتنا المحققة من أجل عقاب مشكوك فيه.

٣- ترك العقاب ينافى إخبار الله بخلود الكفار والفجار فى النار.

وقد رد أهل السنة بأن العفو لا يقتضى التسوية لأنه وان لم يعذب العاصى لكنه لا يثيبه مثل الطائع ، وليس القطع بالعقاب هو المانع عن المعصية بل يكتفى فى المنع تغلب طرف العقاب على العفو مع التهديد والوعيد والانذار : واذا كان العفو قبل التوبة يقتضى الاغراء فالعفو بعدها كذلك وأنتم معترفون به أما تخليد الكافر فهو بمقتضى وعيده الذى لا يتخلف .

وإذا فالعقاب جائز عقلا عند أهل السنة وجائز شرعا عند الأشاعرة وواجب شرعا عند الماتريدية وواجب عقلا وشرعا عند المعتزلة كما علمت .

أما رأى الفلاسفة فالثواب والعقاب لا زمان بطريق الايجاب لأن الله علة تنشأ عنها معلولاتها ، والحق ما ذهب اليه الأشاعرة .

فان يثبنا فبمحض الفضل   وإن يعذب فبمحض العدل [1]

* * *

الصلاح والأصلح

قالت المعتزلة : يجب على الله تعالى فعل الصلاح والأصلح .

والصلاح هو ما يقابل الفساد كالإيمان فى مقابلة الكفر ، والغنى بالنسبة للفقر ، والأصلح ما قابل الصلاح كأعلى الجنة فى مقابلة أدناها .

والصلاح والأصلح الواجبان على الله تعالى بالنسبة للدين والدنيا كما قال معتزلة بغداد ويراد بهما الأوفق فى الحكمة والتدبير بالنسبة للشخص لا بالنسبة للكل وقيل بالنسبة إلى علم الله تعالى .

---

(١) فرع على ما تقدم من وجوب انفراده بالخلق فقال فان يثبنا مع هذا فبفضله المحض أى اعطائه الخالص عن اختيار كامل لا عن ايجاب كما يقول الحكماء بحيث يثبنا ولا اختيارا له لكونه علة ولا عن وجوب كما يقول المعتزلة بحيث تصير الاثابة مستحقة وقبح تركها فقوله بالفضل رد لكلام الفلاسفة وبمحض رد لكلام المعتزلة وإن يعذبنا فتعذيبه انما هو بالعدل وهو وضع الشئ فى محله من غير اعتراض على فاعله لأنه تعالى لا تنفعه طاعة ولا تضره معصية فالطاعة ليست مستلزمة للثواب ولا المعصية مستلزمة للعقاب وانما هما أمارتان عليهما وهذا بيان لمذهب أهل السنة .

أو الصلاح والأصلح فى الدين فقط كما رأى معتزلة البصرة وهما الأنفع وهل الأنفع بالنسبة إلى علم الله أو بالنسبة إلى الشخص، خلاف لم نقف فيه على حقيقة ما نقل عن المعتزلة بالضبط لتضارب النقل عنهم.

والصيغة المشهورة عن المعتزلة :

أنه اذا كان هناك أمران أحدهما صلاح والآخر فسادا وجب [1] على الله فعل الصلاح وترك الفساد ، واذا كان هناك أمران أحدهما صلاح والآخر أصلح وجب على الله فعل الأصلح وترك الصلاح واستدلوا على ذلك بقولهم : ان فعل الصلاح والأصلح حكمة ومصلحة يستحق فاعله المدح فيجب على الله فعله وتركه بخل وسفه يستحق تاركه الذم فيجب الفعل لأن الله منزه عما يستحق به الذم . ويجاب على ذلك بأن منع ما يكون من حق المانع الذى ثبت بالأدلة كرمه ولطفه وحكمته وعدله وليس بخلا ولا سفها وانما هو عدل وحكمه.

ورد أهل السنة بقولهم:

١- لا يجب على الله شئ لأنه يتنافى مع اختياره ، والله قد بين أن ما وقع فى الكون بمشيئته واختياره: قال تعالى: ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ وضد الواقع داخل تحت مشيئته قال تعالى : ﴿ **ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا** ﴾.

٢- لو وجب عليه شئ فان لم يستحق بتركه الذم لم يتحقق الوجوب لأن الواجب ما استحق تاركه الذم وان استوجب تاركه الذم كان البارى ناقصا بذاته مستكملا بفعله مع أن كماله لذاته.

٣- لو وجب عليه فعل الصلاح والأصلح لما خلق الكافر والفقير المبتلى بالأسقام المخلد فى النار ولما آلم الأطفال والعجزة ولما كان هناك تفضيل بين الناس مع أن الله يقول : ﴿ **ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات** ﴾.

---

(١) الواجب ما استحق فاعله المدح وتاركه الذم ، أو ما ترتب على تركه محال.

ولما كان لله منة على عباده ولا استحق منهم شكرا لأنه لم يفعل الا الواجب عليه ولما صح سؤال الخير وكشف الضر لأن الله فعل ما فيه الأصلح واستنفذ ما فى قدرته وأين الصلاح فى خلق إبليس وإبقائه طول الزمن وإقداره على إضلال العباد.

ولا يمكن أن نقول كفر الكافر صلاح له وان كل ما وقع فى الكون أصلح للعباد لأن من الضروريات أن الايمان أصلح من الكفر والسعادة أنفع من الشقاوة واذا فالله لايجب عليه شئ بل جميع الممكنات جائزة فى حقه لما ثبت له من العلم والارادة والاختيار والقدرة وأما الآيات والأحاديث التى تدل على الوجوب مثل قوله تعالى: ﴿**وما من دابة فى الأرض الا على الله رزقها**﴾ فمحمولة على ان المراد بها الوعد تفضلا ، وهذه المسألة كانت سببا لترك الأشعرى مذهب المعتزلة فقد سأل شيخه الجبائى فى ثلاثة أخوة مات أحدهم كبيرا طائعا والثانى كبيرا عاصيا والثالث صغيرا فقال الجبائى الأول يثاب بالجنة والثانى يعاقب بالنار ، والثالث لا يثاب ولا يعاقب قال الأشعرى فلو قال الصغير لم لم تبقنى فأطيعك فأدخل الجنة ماذا يقول له الرب؟ فقال الجبائى يقول علمت أنك لو كبرت عصيت فكان الأصلح لك أن تموت صغيرا ، قال الأشعرى فان قال الثانى يارب لم لم تمتنى صغيرا حتى لا أدخل النار ، ماذا يقول الرب ، فبهت الجبائى وقامت عليه الحجة.

قال صاحب الجوهرة:

وقولهم[1] ان الصلاح واجب   فعله زور ما عليه واجب
ألم يروا إيلامه الأطفال   وشبهها فحاذر المحالا

* * *

(١) وقولهم أى المعتزلة لشهرة هذا المذهب عنهم أن الصلاح واجب على الله فعله زور أى باطل لأنه ليس واجب لكونه فاعلا مختارا وبين بطلان مذهبهم بقوله : الم يروا بأعينهم أثر ايلام الله الأطفال وشبهها كالدواب والعجزة فإنه لا نفع لهم فى ذلك ، وحكمه ايلام الأطفال حصول الثواب لأبويهم فحاذر أى احذر المحال بكسر الميم أى العقاب وبالفتح الشك وبالضم المستحيل وهو وجوب شئ عليه تعالى.

إرادة الخير والشر

اختلف العلماء في عموم إرادته تعالى للكائنات خيرها وشرها: وسنذكر كل رأى ودليله:

رأى أهل السنة:

ان الله يريد الخير والشر من إيمان وكفر وطاعة وعصيان ولا يخرج أى موجود عن إرادته تعالى لأن ما علم وجوده أراده وما لم يعلم وجوده لا يريده فالارادة تابعة للعلم وهناك تلازم بين الارادة والوقوع وبين عدم الارادة وعدم الوقوع.

فايمان المؤمن : مراد وواقع ومأمور به .

وكفر الكافر : مراد وواقع ومنهى عنه .

وايمان الكافر : غير مراد وغير واقع ومأمور به .

وكفر المؤمن : غير مراد وغير واقع ومنهى عنه .

واستدلوا على مذهبهم بما يأتى :

١- إجماع الأمة على بقاء قوله ﷺ . «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» مطلقا بدون تقييد بفعل الله، وبفعل العبد .

٢- قوله تعالى :﴿ **فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا** ﴾ وقوله :﴿ **ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم** ﴾ .

٣-علم الله من الكافر عدم الايمان فكان الإيمان منه محالا والعالم باستحالة الشئ لا يريده وقد ثبت أن جميع الكائنات بخلقه واختياره ويلزم من هذا إ رادته لما خلق قال تعالى : ﴿ **فعال لما يريد** ﴾ وقال :﴿ **إنما قولنا لشئ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون** ﴾ .

ولا يرد على مذهب أهل السنة حديث :«الخير بيديك والشر ليس اليك» لأن معناه الخير بقدرتك والشر لا يتقرب به اليك .

اما المعتزلة فيقولون : ان الله تعالى لا يريد الشر والمعاصى سواء وقعت أم لا وان وقعت فهى بارادة العبد ويريد الخير والايمان ويحبهما سواء وقعا أم لا فلا تلازم عندهم بين الارادة والوقوع ولا بين عدم الارادة وعدم الوقوع مع توافق الارادة والأمر فكل مأمور به مراد وما ليس مأمورا به ليس مرادا ويلزم على مذهبهم أن أ كثر ما يقع فى ملكه غير مراد له و مبنى مذهبهم على قاعدتهم الباطلة فى القول بالتحسين والتقبيح العقليين.

وهم يعنون بالشر القبيح والخير الحسن فالقبيح عندهم ما كان متعلق الذم فى العاجل والعقاب فى الآجل فهو الحرام والحسن ما لا يكون كذلك فيشمل الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى أما أكثر أهل السنة فيقولون الحسن ما حسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع فليس فى شئ حسن وقبح لذاته فالمنهى عنه مطلقا قبيح والحسن وهو ما ليس منهيا عنه وقال امام الحرمين ان المكروه وخلاف الأولى ليس حسنا ولا قبيحا لأن القبيح ما كان متعلقا بالذم فى العاجل والعقاب فى الأجل والحسن ما ليس منهيا عنه .

*** أدلة المعتزلة العقلية :**

١- الكفر غير مأمور به وكل ما ليس مأمورا به ليس مرادا فالكفر ليس مرادا .

ودليل الكبرى أن الأمر والارادة بمعنى واحد لكن الحق تغايرهما لأن الأمر هو الطلب القائم بالنفس أو اللفظ الدال عليه والارادة تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه .

٢- لو كان الكفر مرادا لكان الكافر بكفره مطيعا لكنه عاص بالاجماع فالكفر غير مراد .

ومثله جميع الشرور والقبائح ومبنى هذا الدليل على أن الطاعة تنفيذ مراد المطاع لكن الحق أنها تنفيذ المأمور به .

٣- إرادة الشر شر وإرادة القبيح قبح والله منزه عن الشرور والقبائح ورد

هذا بأنه لا يقبح من الله شئ غاية الأمر خفاء الحسن علينا والله اذا أراد الشر لا يمكن العبد من تنفيذ مراده ولا يجبره على فعل لا يريده تمكينا لاختيار العبد وتصحيحا للتكليف ولو أراد الله غير مراد العبد لمنع العبد وجبره وكان مكرها عاجزا عن تنفيذ مراده وبهذا تقوم الحجة على العبد لأنه فعل ما أراده واختار .

٤ – العقاب على ما أراده ظلم والله منزه عنه ورد بأنه تصرف فى خالص ملكه والله لم يعاقب العبد على ما أراد وقوعه منه ولكنه عاقبه على ما فعله باختياره وكسبه بقدرته .

ويلزم على مذهب المعتزلة أن أكثر ما يقع فى ملكه غير مراد له تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويرده قوله ﷺ :« ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن » .

أدلة المعتزلة النقلية قوله تعالى :﴿ **وما الله يريد ظلما للعباد** ﴾ فقد نفى إرادة الظلم عن نفسه مع وقوعه لكنا نقول المنفى فى الآية إرادة الظلم منه وهو التصرف على خلاف مقتضى الحكمة ، وقوله : ﴿ **ان الله لا يأمر بالفحشاء** ﴾ لكن الأمر غير الارادة ، وقوله :﴿ **ولا يرضى لعباده الكفر** ﴾ ورد بأن الرضا غير الارادة ومعناه ترك الاعتراض وقوله : ﴿ **والله لا يحب الفساد** ﴾ ومبنى الاستدلال على تلازم الارادة والمحبة ولكن لا تلازم بينهما فالمريض يريد شرب الدواء مع كراهته له وأما تفسير المعتزلة المشيئة بمشيئة الخير فهو خلاف الظاهر وتقيد للمطلق من غير دليل .

*** نسبة الموجودات إلى الله :**

قال أهل السنة : تجوز نسبة الموجودات إلى الله عن طريق الاجمال، أما تفصيلا فلا مانع من نسبه الخير اليه ويمتنع نسبة الشر اليه بل ينسب إلى كاسبه مراعاة للأدب مع الله الذى بين فى كتابه هذا بقوله :﴿ **ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك** ﴾ ثم قال : ﴿ **قل كل من عند الله** ﴾ ولأن بعض العلماء يرى اتحاد الارادة والأمر فربما يفهم من قولهم أراد الكفر أنه أمر به .

قال صاحب الجوهرة :

وجائز عليه خلق الشر والخير ... كالإسلام وجهل الكفر [1]

الفرق بين الارادة وبين الأمر ، والرضاوالمحبة

الأمر التشريعي قسمان :

١ – **نفسى** : وهو الطلب القائم بالنفس .

٢ – **لفظى** : وهو الكلام الدال على الطلب النفسى .

أما الارادة فهى صفة تخصص الممكن ببعض ما يجوز .

فالارادة تغاير الأمر : ولا تلازم بينهما ، فقد يجتمعان كما فى إيمان أبى بكر فهو مراد ومأمور به .

وقد توجد الارادة دون الأمر : كما فى كفر أبى جهل ، فهو مراد وغير مأمور به قال تعالى : ﴿ **أن الله لا يأمر بالفحشاء** ﴾ .

وقد يوجد الأمر دون الارادة كما فى إيمان الكفار فهو مأمور به وغير مراد .

أما الرضا : فهو إرادة الثواب على الفعل أو ترك الاعتراض عليه فهو غير الارادة ولا تلازم بينهما : فالكفر من الكافر مراد وغير مرضى عنه قال تعالى :﴿ **ولا يرضى لعباده الكفر** ﴾ .

أما المحبة : فهى ارادة ما لا يترتب على فعله تبعة ولا مؤاخذة فهى أخص من الارادة والارادة أعم ولا يلزم من تحقيق الأعم تحقيق الأخص ألا ترى أن المريض يريد تعاطى الدواء مع كراهته له وعدم محبته .

---

(١) أى ارادة خلق الشر والخير جائزة عليه تعالى وهذا رأى أهل السنة خلافا للمعتزلة . القائلين بارادة الخير دون الشر كالإسلام مثال للخير وجهل الكفر مثال الشر واضافة جهل للبيان أو السببية، ويحكى أن أبليس تمثل بين يدى الشافعى رضى الله عنه قال يا إمام ما تقول فيمن خلقنى لما اختار واستعملنى فيما اختار وبعد ذلك ان شاء الله أدخلنى الجنة وان شاء أدخلنى النار أعدل فى ذلك أم جار؟ فقال الشافعى يا هذا ان كان خلقك لما تريد أنت فقد ظلمك وان خلقك لما يريد هو فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون فاضمحل ابليس وأقسم أنه فتن بهذا كثيرا من العباد .

الفـــــرق

(١)
الشيعة

أصلهم أصحاب الرأى القائل بأولوية آل بيت النبى ﷺ بالخلافة، وأحق آل البيت هو على بن أبى طالب ، وهم أقدم الفرق الإسلامية وقد ظهروا بمذهبهم فى آخر عصر عثمان رضى الله عنه ونما وترعرع فى عهد على كرم الله وجهه ولما لعلى من المكانة الممتازة فى الإسلام أخذوا ينشرون نحلتهم بين الناس.

لما جاء العصر الأموى ووقعت المظالم على العلويين ورأى الناس فى على وأولاده شهداءهذا الظلم انتشر المذهب الشيعى وكثرت أنصاره.

ومع أن الشيعة قد زالت وحدتهم وتفرقت مذاهبهم الا أن هناك من المبادئ ما دان معظم طوائفهم واليك أهمها:

المبادئ العامة للشيعة

١- ان الامامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة بل هى ركن الدين وقاعدة الإسلام ولا يجوز لشئ إغفالها بل يجب عليه تعيين الامام لهم: ويكون معصوما من الكبائر والصغائر .

٢- عين رسول الله ﷺ عليا بنصوص ينقلونها يؤولونها لا يعرفها نقلة الشريعة وأهل الحديث . ومن هنا نشأت فكرة الوصية ولقب على بالوصى فهو امام بالنص لا بالانتخاب وقد أوصى على لمن بعده وهكذا كل امام وصى من قبله.

٣- على أفضل الخلق فى الدنيا والآخرة بعد رسول الله ﷺ فمن عاداه أو حاربه فهو عدو الله الا اذا ثبت توبته ومات على حبه.

٤- التقية: ومعناها أن يحافظ المرء على عرضه ونفسه وماله مخافة عدوه فيظهرغير ما يبطن، فهو مداراة وكتمان.

وكانت التقية مبدأ أساسيا عند الشيعة ومن تعاليمهم التى دعوا اليها وتوصلوا بها حتى رووا عن أئمتهم فيها (لادين لمن لا تقية له) .

٥- وزادوا على ما تقدم من المبادئ فكرة أن الامام يعرف الظاهر والباطن وفكرة المهدى المنتظر الذى يأتى فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا . وأول من أطلقها بهذا المعنى : عبد الله بن سبأ - لعنه الله - ولم يكن الشيعة على درجة واحدة بل منهم المغالى والمقتصد، وقد اقتصر المعتدلون على تفضيل علىٍّ عليه السلام بقية الصحابة من غير تكفير لأحد ولم يرفعوه إلى مرتبة النبوة.

أما المغالون المتطرفون فلم يكتفوا بتفضيله على الخلفاء وعصمته بل رفعوه إلى مرتبة النبوة ومنهم من ألَّهه ومنهم من زعم حلول الاله فيه، ومنهم من قال كل روح امام حلت فيه الألوهية تنتقل إلى الامام الذى يليه.

والحق الذى لا مرية فيه أن التشيع كان مأوى يلجأ اليه كل من يريد هدم الإسلام لعداوة أو حقد ، ومن يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية ومجوسية وغيرها ومن يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته.

كل هؤلاء كانوا يتخذون حب آل البيت ستارا يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم.

(٢)
الإمامية

هم القائلون بأن إمامة على ثابتة بالنص بالذات من النبى ﷺ نصا ظاهرا من غير تعويض بالوصف عليه بل إشارة بالعين.

وسموا إمامية لتركيز آرائهم حول الامامية وهم أكبر فرق الشيعة وأكثرهم إلى اليوم منتشرون فى إيران والعراق والهند ويعرفون باسم الاثنى عشرية لأن مبادئهم تمثلت فى هذه الفرقة أما غيرهم وهم الاسماعيلية فقد انحرفوا عن هذه المبادئ.

* * *

أهم مبادئهم

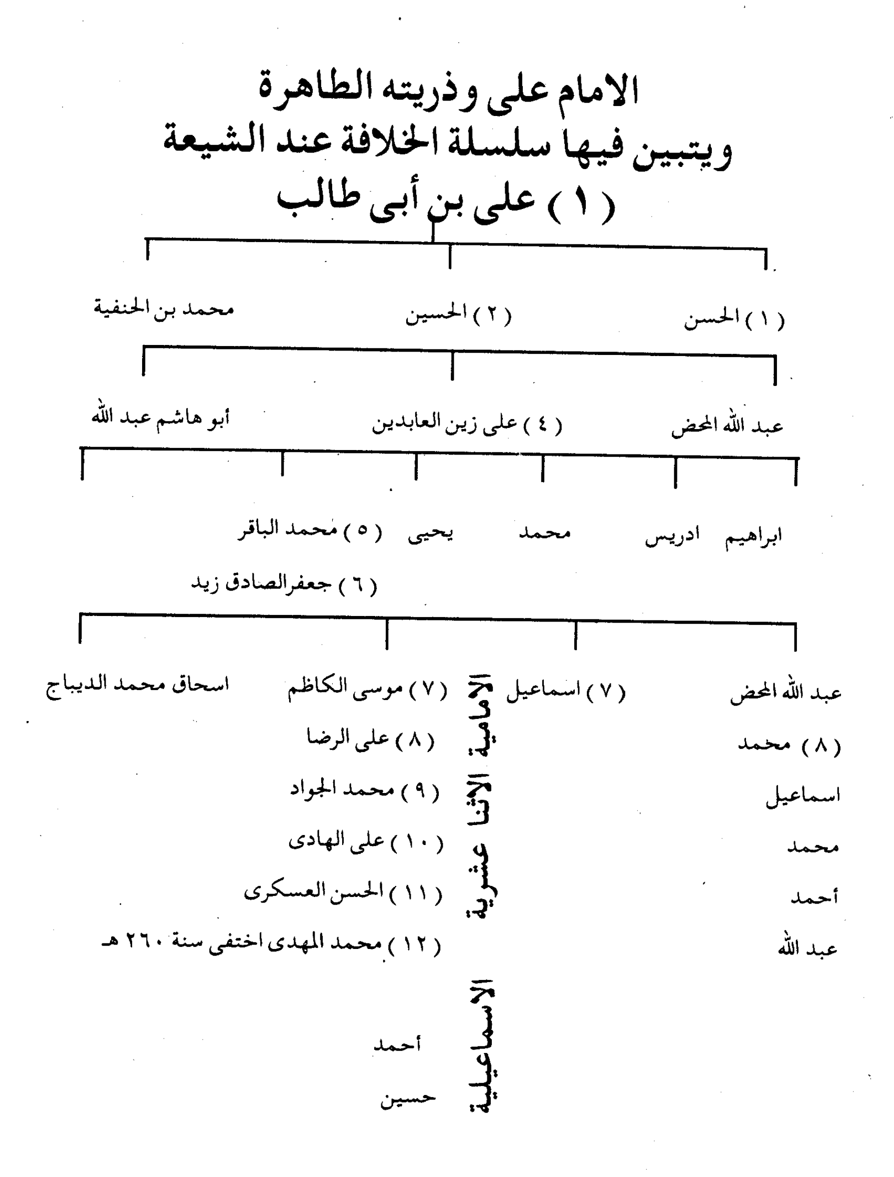
١- الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة ويتعين القائم بها باختيار المسلمين ولكنها ركن الدين وقاعدة الإسلام فلا يجوز للرسول إغفالها وانما يجب عليه أن يعين إماما للمسلمين يكون معصوما من الصغائر والكبائر .

وقد نص النبى ﷺ على تعيين على لأنه ليس فى الدين أمر أهم من تعيين الامام حتى تكون مفارقة النبى للدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة لأنه بعث لتقريب الوفاق ورفع الخلاف فلا يجوز أن يفارق ويتركهم هملا ولهذا يستدلون على تعيين على بن أبى طالب بقوله ﷺ :« من كنت مولاه فعلى مولاه » ومثل :« أقضاكم على » وغير ذلك مما يدعون صدقه ودلالته ويشك فيه علماء الحديث .

٢- ولم يقتصروا على القول باستحقاق على للخلافة دون سائر الصحابة بل حكموا على من تولى الخلافة غيره ومن بايعوه بمخالفة النصوص ووصفوهم بالكفر وحكموا ببطلان خلافتهم لأنهم مغتصبون ظالمون .

* * *

الامام على وذريته الطاهرة
ويتبين فيها سلسلة الخلافة عند الشيعة



عبد الله المهدى رأس الفاطميين

٣- ان الاعتراف بالامام جزء من حقيقة الايمان وبدونه يكون الشخص كافرا .

٤- القول باختفاء الأئمة ورجعتهم .

٥- التقية : ومعناها المداراة والمصانعة ، والمقصود منها عند الشيعة النظام السرى الذى يكتمونه عن الناس ويسيرون على تعاليمه فى الدعوة إلى امامهم المنتظر واظهار الطاعة لمن بيدهم الأمر حتى يأنسوا بقوتهم فيحملوا السلاح فى وجه الدولة القائمة .

٦- جعل سلسلة الخلافة بعد على فى أولاد فاطمة وذرية الحسين دون ذرية الحسن .

وقد اتفق الامامية على أن الامام الأول على بن أبى طالب ثم ابنه الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابنه على زين العابدين وليس للحسين عقب الا منه والخامس محمد الباقر بن على زين العابدين ثم ابنه الامام جعفر الصادق وبعد هذا بدأ انقسام الامامية لاختلافهم فى تسلسل الأئمة إلى فرق متعددة أشهرها الاثنا عشرية والاسماعيلية .

والامامية من فرق المسلمين لأنهم وإن خالفوا جماعة المسلمين فى بعض المسائل الا أن مخالفتهم لا تخرجهم من ملة الإسلام لأنهم يعترفون بالعقائد الإسلامية وقواعد الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة (وقد تكون هناك مبادئ يعلمونها للناس أخذا بمذهب التقية تكون سببا لخسرانهم فى الآخرة) .

فهم يشهدون أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ورسالته عامة وهى خاتمة الرسالات ويؤمنون بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر ،وإن نسوا أن صحابة رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار لو كان هناك نص على تعيين على لما خالفوه .

* * *

(٢)
الزيدية

هم أتباع زيد بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم .

وهى من أشهر فرق الشيعة وتنسب إلى امامها زيد بن على ، وقد ظهرت فى مبدأ القرن الثامن الهجرى حينما عرف عن زيد النفور من ظلم الأمويين والتطلع إلى الخلافة .

ومذهبهم أقرب مذاهب الشيعة إلى الجماعة الإسلامية لأن هذه الطائفة لم تغل فى عقائدها ولم يكفر الأكثرون منهم أحدا من الصحابة ولم ترفع الأئمة إلى درجة النبوة ، والألوهية .

وقد تتلمذ زعيمهم واصل بن عطاء وكان من الثقات المحدثين ، ظهر فى عهد هشام بن عبد الملك (١) الذى كان يخشاه ويخاف منه وكان الامام أبو حنيفة يحبه ويعاونه ويدعو له وقد وصفه بقوله (شاهدت زيد بن على فما رأيت فى زمانه أفقه منه ولا أعظم منه ولا أسرع جوابا ولا أبين عولا منه) .

وقد خرج إلى الكوفة وبايعه كثير من الشيعة ، وقد نصحه بعض محبيه أن لا يمثل مع هشام دور جده الحسين مع زيد بن معاوية فلم يستمع النصح أعلن الخروج على بنى أمية لم يجد حوله عند الالتحام غير قلة قليلة فمات ثم صلب سنة ١٢١هـ.

---

(١) كان الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك يخشى زيدا على سلطانة بعد أن اتهمه أمير العراق بانه يهدف إلى الخلافة . وفى مجلس ضمها وجه إلى الشام ذلك الاتهام فقال زيد أحلف لك فقال هشام واذا حلفت أصدقك قال زيد اتق الله – فقال هشام أو مثلك يامر مثلى بتقوى الله ؟ قال زيد لا أحد فوق أن يوصى بتقوى الله ولا دون أن يوصى بتقوى الله؟ فقال هشام بلغنى أنك تريد الخلافة ولا تصلح لها لأنك ابن أمة قال زيد فقد كان اسماعيل بن ابراهيم بن أمة واسحاق ابن حرة فأخرج الله من صلب اسماعيل خير ولد آدم محمد ﷺ وبعد فأمى فاطمة بنت محمد لا أفخر بآدم بعدها فعند ذلك طرده هشام وهو يقول (إذن لا ترانى إلا حيث تكره) وخرج إلى الكوفة.

وقد خرج من بعده ابنه يحيى فقتل سنة ١٢٥هـ . ولا يزال مذهب الزيدية فى اليمن إلى اليوم .

* * *

مبادئ الزيدية

١- الامام منصوص عليه بالوصف لا بالاسم.

٢- يشترط فى الامام أن يكون فاطميا ورعا تقيا سخيا شجاعا يخرج الناس لنفسه ، وتجب طاعته ولا يقول بالتقية .

٣- الامامة فى أولاد فاطمة دون غيرهم .

٤- الامامة من المصالح العامة التى تفرض إلى المسلمين لاختيار من يرونه صالحا لها.

٥- يجوز خروج امامين فى قطرين مختلفين دون قطر واحد .

٦- تخليد مرتكب الكبيرة الذى مات ولم يتب فى النار وهذا أثر تلقيه عن واصل بن عطاء ومن أسباب خروج الشيعة عليه .

٧- يجوز امامة المفضول مع وجود الأفضل فلو اختار أهل الحل والعقد اماما لم يستوف الشروط وبايعوه صحت بيعته، وبنى على هذا صحة بيعة أبى بكر وعمر وعثمان وان كان على أحق وأولى منهم . وقد شرح زيد هذا المبدأ فقال(كان رضى الله عنه أفضل الصحابة الا أن الخلافة فوضت إلى أبى بكر لمصلحة رأوها من تسكين ثائرة الفتنة فان عهد الحروب التى جرت أيام النبوة كان قريبا وسيف أمير المؤمنين على لم يجف بعد من دماء المشركين من قريش وغيرهم، والضغائن فى صدور القوم كما هى ، فما كانت القلوب تميل اليه كل الميل ، فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن ممن عرفوا باللين والتؤدة والتقديم فى السنن والسبق فى الإسلام وللقرب من رسول الله ﷺ ، وهذا لا يمنع أن يكون المفضول اماما والأفضل قائم يرجع اليه فى الأحكام ويقضى فى القضايا) ولما سمعت شيعة الكوفة منه ذلك رفضوا معاونته فسموا بالرافضة.

* * *

الأباضية

هم أصحاب عبد الله بن أباض التميمى ، عاش فى النصف الثانى من القرن الأول الهجرى ، وأسس مذهبه على التسامح فكان أكثر الخوارج اعتدالا وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية .

* * *

مبادئهم

١- أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، بل كفار كفر نعمة لا عقيدة .

٢- دماء مخالفيهم حرام فى السر لا فى العلانية، ودارهم دار توحيد الا فى معسكر السلطان .

٣- لا يحل من غنائم المخالفين فى الحرب الا الخيل والسلاح وكل ما فيه قوة فى الحرب ويردون الذهب والفضة إلى أصحابها .

٤- لا يجوز قتال الا بعد الدعوة واقامة الحجة واعلان القتال .

٥- يجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتوارث معهم .

٦- مرتكب الذنب الذى جاء فيه وعيد مع معرفته بالله سبحانه وتعالى ورسله كافر كفر نعمة لا كفر ملة .

٧- أفعال العباد مخلوقة لله تعالى إحداثا وإبداعا ومكتسبة للعبد حقيقة لا مجازا .

وقد كتب لهذه الفرقة البقاء دون بقية الخوارج فى بعض جهات العالم الإسلامى كالمغرب . ومن مبادئهم هذه تتبين اعتدالهم وإنصافهم لمخالفيهم وكان هذا علة بقائهم إلى اليوم .

* * *

الدور الأول	التوحيد (علمى)	١٩٩٥/٩٤

١- اذكر الصفات السلبية لله عز وجل مع بيان معنى كل صفة اجمالا ، والدليل النقلى عليها. (انظر ص ٩ إلى ١٨)

٢- من الصفات الواجبة لله تعالى (القدرة) فما معناها؟ وما الدليل النقلى والعقلى على وجوبها لله تعالى؟ وما ضدها؟ راجع ص ٢٠ ، ٢١

٣- (أ) اشرح رأى المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية مع توضيح ما استدلوا به على رأيهم . راجع ص ٤٩ ، ٥٠

(ب) اذكر ثلاثة من أهم المبادئ العامة للشيعة . راجع ص ٦٦

الدور الثانى	التوحيد (أدبى)	١٩٩٥/٩٤

١- من الصفات الواجبة لله تعالى؟ صفة الحياة والكلام ، فما معناهما ، ومن أى أقسام الصفات الواجبة لله تعالى ، وما الدليل النقلى لكل منهما؟ راجع ص ٢٥ ، ٢٦

٢- (أ) اشرح رأى أهل السنة فى أفعال العباد الاختيارية موضحا أدلتهم على ذلك ؟ راجع ص ٥١

(ب) وضح الجائز فى حق الله تعالى مع ذكر الدليل؟ ص ٤٢

٣- من الفرق الإسلامية الأباضية ، أذكر أربعة من مبادئهم . ص ٧٣

الدور الثانى	التوحيد (علمى)	١٩٩١/٩٠

١- عرف كلا من صفة القيام بالنفس، والحياة ، وبين القسم الذى تنتتمى اليه كل منهما ثم أقم الدليل العقلى والنقلى على ثبوتهما لله تعالى . راجع ص ١٤ ، ٢٥

٢- بم تتعلق صفة العلم ، والقدرة ، والكلام؟ وضح ما تذكر . راجع ص ٣٤ إلى ٣٧

٣- اذكر الفرق بين كل من الارادة ، والأمر ، والرضا مؤيدا ما تذكر بالمثال . راجع ص ٦٥

٤- ما أهم مبادئ الزيدية اجمالا؟ راجع ص ٧٢

الدور الثانى	التو حيد (أدبى)	٩٠ / ١٩٩١

١- ما حقيقة كل من صفتى المخالفة للحوادث ، والكلام؟ وما القسم الذى ينتمى اليه كل منهما؟ وما دليل وجوب اتصاف الله تعالى بكل منهما عقلا ونقلا؟ راجع ص ١١ ، ٢٦

٢ - وضح معنى الثواب ، وبين رأى كل من أهل السنة ، والمعتزلة فيه، ثم اذكر معنى العقاب ، ورأى المعتزلة فيه ودليلهم . راجع ص ٥١ إلى ٥٤

٣- بم تتعلق صفة الارادة ، وصفة السمع ؟ وضح ما تذكر . راجع ص ٣٤ إلى ٣٦

٤- ما أهم مبادئ الأباضية؟ راجع ص ٧٣

الدور الأول	التوحيد (علمى)	٩١ / ١٩٩٢

١- قسم الصفات الواجبة لله تعالى باعتبار مفهومها ، ثم بين معنى كل قسم منها ، ذاكرا صفات كل . راجع ص ٥ -٧ (علمى وأدبى)

١٩ ، ٣٨ - «الله خالق لعبده وما عمل» ناقش هذه العبارة موضحا :

(أ) رأى أهل السنة ، وأدلتهم النقلية والعقلية . راجع ص ٥١

(ب) مذهب المعتزلة ، وما استدلوا به على عقلا ونقلا . راجع ص٥٤

(جـ) من الزيدية؟ ومتى ظهرت ؟ ومن زعيمهم ؟ وما صلته بواصل بن عطاء، والامام أبى حنيفة ؟ وما أهم مبادئهم؟ راجع ص ٧١، ٧٢

الدور الأول	التوحيد (أدبى)	٩١ / ١٩٩٢

١- قال ناظم الجوهرة :

إن يثبنا فبمحض الفضل   وان يعذب فبمحض العدل

اشرح البيت ، وبين قول أهل السنة فى الموضوع ، ودليلهم من النقل والعقل ، ثم وضح الأوجه التى خالفهم فيها المعتزلة ، وشبهتهم . مرجحا ما تختار مع التعليل . راجع ص ٥٦ إلى ٥٨

٣- الاباضية : من صاحبهم؟ ومتى عاش؟ وعلام أسس مذهبه؟ وما أهم مبادئهم؟ راجع ص ٧٣

الدور الثانى	التوحيد (علمى)	٩١ / ١٩٩٢

١- « الوجود ، الحياة » كل منهما صفة واجبة لله تعالى ، فالى أى نوع من أنواع الصفات تنتمى كل منهما؟ وما تعريف كل منهما؟ وما دليل وجوب كل لله تعالى من العقل والنقل؟ راجع ص ٦ ، ٧ ، ٢٥ ، ٢٦

٢- صفات المعانى تنقسم إلى أقسام من حيث التعلق وعدمه . فما معنى التعلق؟ وما هذه الأقسام؟ وما صفات كل قسم؟ وبم يتعلق كل منها. راجع ص ٣٤ إلى ٣٧

٣- عرف بفرقة « الاباضية » وبين أهم مبادئهم . راجع ص ٧٣

الدور الثانى	التوحيد (أدبى)	٩١ / ١٩٩٢

١- الارادة صفة من صفات المعانى الواجبة لله تعالى : فما وجه مغايرتها للأمر؟ ومتى يجتمعان ، ويرتفعان؟ وفى أى شئ توجد الارادة دون الأمر ، والعكس؟ وفيم تغاير الارادة العلم ، ثم الرضا . راجع ص ٢١ إلى ٢٣

٢- ما أصل الشيعة ؟ وما مرتبتهم فى الفرق الإسلامية ؟ ومتى ظهروا؟ وما سبب انتشار مذهبهم وكثرة أنصاره؟ وما أهم مبادئهم . راجع ص٦٦ ، ٦٧

الدور الأول	التوحيد (علمى)	٩٢ / ١٩٩٣

١- عرف صفة الارادة لغة وشرعا ، واشرح التعريف ، ثم بين حكم اتصافه تعالى بها ، ودليله من العقل والنقل . راجع ص ٢١ ، ٢٣

٢- ما المراد بأفعال العباد التى اختلف فيها العلماء؟ وما مذهب كل من أهل السنة ، والمعتزلة ، والجبرية؟ وضح دليل كل مذهب. راجع ص ٤٤ إلى ٥٦ (علمى وأدبى)

٣- بين مبادئ الاباضية . راجع ص ٧٣

الدور الأول	التوحيد (أدبى)	٩٢ / ١٩٩٣

١- عرف صفة القدرة لغة وعرفا ، واشرح التعريف ، ثم بين حكم اتصافه تعالى بها ، ودليله من العقل والنقل . راجع ص ٢٠ ، ٢١

٢- بين مبادئ الزيدية. راجع ص ٧٢

الدور الثانى	التوحيد (أدبى)	٩٢ / ١٩٩٣

١- عرف صفة الوحدانية، ووضح التعريف ، ثم بين حكم اتصافه بها، ودليله من العقل والنقل. راجع ص ١٥ ، ١٦

٢- ماالمراد بالثواب والعقاب؟ وماذا قال فى توضيح معنى كل منها أهل السنة؟ وبم استدلوا؟ وما رأى المعتزلة فيهما؟ راجع ص ٥١ ، ٥٤ (علمى وأدبى)

٣- اذكر مبادئ (الزيدية) . راجع ص ٧٢

الدور الثانى	التوحيد(علمى)	٩٢ / ١٩٩٣

١- عرف صفة القيام بالنفس ، ووضح التعريف، ثم بين حكم اتصافه تعالى بها ، ودليله من العقل والنقل. راجع ص١٤ ، ١٥

٢- وضح مبادئ الاباضية . راجع ص ٧٣

فهرست الجزء الثاني لمذكرة التوحيد والفرق
(القسم العلمي والأدبي)

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة